صـندوق الـنقد الـعربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق
الاقتصاد العربي 2025

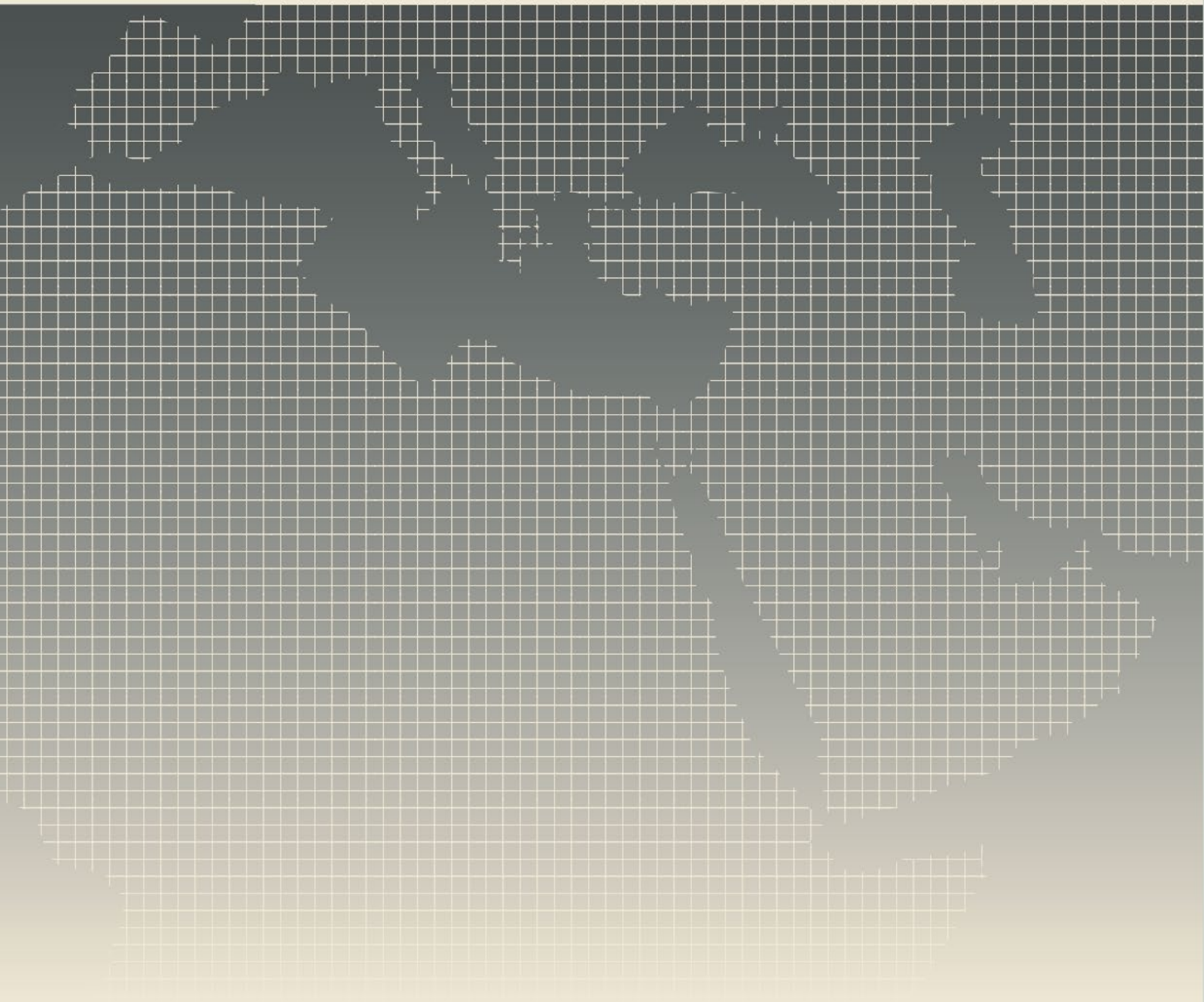

© صندوق النقد العربي 2025

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة لصندوق النقد العربي

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 552 6171-2-971+
فاكس: 6454 632-2-971+
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: https://www.amf.org.ae

كلمة المدير العام

إنه لمن دواعي سروري إصدار تقرير آفاق الاقتصاد العربي لعام 2025 الذي يقدم قراءة معمّقة للواقع الاقتصادي الراهن والآفاق المستقبلية في الدول العربية لعامي 2025 و2026، من خلال عرض اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم ، ومحددات الأداء الاقتصادي الكلي.

يتميز العالم العربي بثراء ثقافته وموارده الطبيعية المتنوعة، وإسهامه المتزايد في تشكيل الاقتصاد العالمي. وقد شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة، تمثلت في تبنّي استراتيجيات طموحة للتنويع الاقتصادي، وتسارع التقدم التقني، والاستثمارات المستمرة في رأس المال البشري. ويتناول تقرير هذا العام مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي والتضخم، وتأثيرها على اقتصاداتنا العربية، إضافةً إلى أنه يستكشف القطاعات الاقتصادية المحورية، مثل قطاع المالية العامة، والقطاع النقدي والمصرفي، بما يقدّمه من منظور شامل للأوضاع الاقتصادية في الدول العربية.

ويكتسب فهم الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصادات العربية أهمية خاصة في عالم تتداخل فيه الاقتصادات بوتيرة غير مسبوقة، ومع اتساع رقعة عدم اليقين العالمي. لذلك، لا يقتصر التقرير على رصد التطورات الحالية، بل يستعرض أيضًا مقومات النمو والتعافي، بالاستناد إلى آراء صانعي السياسات في المنطقة، وتقديراتهم بشأن أولويات التنمية الاقتصادية المستدامة، والإصلاحات المالية والنقدية الهادفة إلى بناء اقتصادات أكثر مرونة وقدرة على التكيّف.

وفي ظل تنوع الأوضاع الاقتصادية بين دولنا الأعضاء، تختلف تحديات المرحلة المقبلة باختلاف الهياكل الاقتصادية ومستوى التعرض للصدمات. من هنا، فإننا في صندوق النقد العربي نأمل أن يسهم هذا التقرير في تعزيز الفهم المشترك، وتحفيز التعاون البنّاء، بما ينعكس إيجابًا على الجهود الوطنية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

في الختام، أتمنى أن يكون تقرير آفاق الاقتصاد العربي إضافةً معرفية حقيقية تعبّر عن التزام صندوق النقد العربي بدعم دوله الأعضاء، وأن يمثل أداةً عملية لصانعي السياسات في دولنا العربية والمستثمرين والباحثين تُسهم في صياغة استجابات فعالة للتحديات الاقتصادية وتحقيق الطموحات التنموية.

والله ولي التوفيق.

فهد بن محمد التركي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

صندوق النقد العربي

الملخص التنفيذي 7

الفصل الأول: آفاق الاقتصاد العالمي 9

1.1. اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم العالمي 9
2.1. تطورات الأوضاع المالية والنقدية 14
3.1. أسعار السلع الأساسية 16
4.1. أثر التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية 17
1.4.1. أثر انخفاض أسعار الفائدة العالمية على الاقتصادات العربية 18
2.4.1. تأثيرات الرسوم الجمركية الجديدة على الاقتصادات العربية 19

الفصل الثاني: آفاق النمو الاقتصادي في المنطقة العربية 20

1.2. آراء وتوقعات الدول العربية للنمو الاقتصادي 20
2.2. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الدول العربية 21
3.2. توقعات صندوق النقد العربي للنمو الاقتصادي 22
1.3.2. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 22
2.3.2. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط 25
3.3.2. الدول العربية المستوردة للنفط 27
4.2. الإصلاحات والسياسات الاقتصادية الداعمة للنمو 30
1.4.2. أولويات الإصلاح ومجالات التطوير في قطاع المالية العامة 30
2.4.2. أولويات الإصلاح ومجالات التطوير في القطاع المالي والنقدي 33

الفصل الثالث: اتجاهات الأسعار المحلية في الدول العربية 34

1.3. آراء وتوقعات الدول العربية للتضخم 34
2.3. توقعات صندوق النقد العربي لمعدلات التضخم 35
1.2.3. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 36
2.2.3. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط 38
3.2.3. الدول العربية المستوردة للنفط 40

خاتمة 44

الملاحق الإحصائية 45

قائمة الجداول

الجدول (1). توقعات المنظمات الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي لعامي 2025 و2026.....14
الجدول (2). معدلات الفائدة للسياسة النقدية في بعض الدول العربية.....18
الجدول(3). توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط لعامي 2025 و2026.....28
الجدول (4). توقعات معدلات التضخم في الدول العربية المستوردة للنفط لعامي 2025 و2026.....41

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1). توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي لعامي 2025 و2026.....10
الشكل (2). توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم لعامي 2025 و2026.....10
الشكل (3). توقعات البنك الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي لعامي 2025 و2026.....11
الشكل (4). توقعات البنك الدولي لمعدلات التضخم لعامي 2025 و2026.....12
الشكل (5). توقعات الأمم المتحدة لمعدلات النمو الاقتصادي لعامي 2025 و2026.....13
الشكل (6). توقعات الأمم المتحدة لمعدلات التضخم لعامي 2025 و2026.....13
الشكل (7). تطور أسعار الفائدة في بعض الاقتصادات العالمية.....14
الشكل (8). تغير العائد على سندات الخزانة الأمريكية لخمس وعشر سنوات.....15
الشكل (9). مؤشر الظروف المالية الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية.....15
الشكل (10). تطور الطلب العالمي على النفط.....16
الشكل (11). مؤشر أسعار السلع الأساسية باستثناء الطاقة.....17
الشكل (12). توقعات الدول العربية بشأن معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية لعامي 2024 و2025.....20
الشكل (13). الأهمية النسبية لمكونات العرض في النمو الاقتصادي للدول العربية لعامي 2024 و2025.....21
الشكل (14). توقعات صندوق النقد العربي بشأن معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية لعامي 2025 و2026.....22
الشكل (15). توقعات معدل النمو الاقتصادي في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعامي 2025 و2026.....23
الشكل (16). توقعات معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعامي 2025 و2026....23
الشكل (17). توقعات معدل النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط في عامي 2025 و2026.....25
الشكل (18). توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط في عامي 2025 و2026.....26
الشكل (19). توقعات معدل النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط لعامي 2025 و2026...27
الشكل (20). أبرز الإصلاحات في مجال الإيرادات العامة خلال عامي 2024 و2025.....31
الشكل (21). أبرز الإصلاحات في مجال النفقات العامة خلال عامي 2024 و2025.....31
الشكل (22). أبرز الإصلاحات فيما يتعلق بإدارة الموازنة العامة خلال عامي 2024 و2025.....32
الشكل (23). توقعات صانعي السياسات لمعدل التضخم في المنطقة العربية لعامي 2024 و2025.....34
الشكل (24). توقعات معدلات التضخم في المنطقة العربية لعامي 2025 و2026.....35
الشكل (25). توقعات معدلات التضخم في المنطقة العربية بعد استثناء السودان وسورية ولبنان واليمن لعامي 2025 و2026.....36

الشكل (26). توقعات معدلات التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعامي 2025 و2026.....37
الشكل (27). توقعات معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعامي 2025 و2026.....37
الشكل (28). توقعات معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط لعامي 2025 و2026.....39
الشكل(29). توقعات معدلات التضخم في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط لعامي 2025 و2026.....39
الشكل (30). توقعات معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط لعامي 2025 و2026.....40

الملخص التنفيذي

يتوقع صندوق النقد العربي استمرار تحسن معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، ليصل إلى 3.8 في المائة في عام 2025، و4.3 في المائة في عام 2026[1]، مقارنةً بنمو بلغ 2.2 في المائة في عام 2024. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي والأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في معظم الدول العربية.

شهدت الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية مع بداية عام 2025 تحسناً نسبياً مقارنةً بالسنوات الماضية، غير أن هذا التحسن لم يخلُ من التحديات، في ظل تداعيات تصاعد التوترات التجارية العالمية، وتزايد حالة عدم اليقين، إلى جانب التطورات الجيوسياسية في المنطقة، وانخفاض أسعار الطاقة، والتي قد تؤثر سلباً على وتيرة النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، فإن تحقيق التحسن المتوقع في النمو الاقتصادي مرتبط بالاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بفعالية، وتعزيز الاستدامة المالية، والارتقاء بالقدرة التنافسية على الصعيد الدولي، فضلًا عن جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويُسهم الاستمرار في تنفيذ برامج التنويع الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي في تقليص أثر الصدمات المحتملة على النمو الاقتصادي والأوضاع المالية.

فيما يتعلق بآفاق النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يُتوقّع أن يتحسن معدل النمو من 2.2 في المائة لعام 2024 إلى 4.0 في المائة في عام 2025، ويواصل الارتفاع ليصل إلى 4.4 في المائة في عام 2026. ويستند هذا التحسّن بشكل رئيسي إلى نمو القطاع غير النفطي، مدعوماً بتنفيذ مشاريع البنية التحتية وجهود التنويع الاقتصادي. من جانب آخر، يُتوقّع أن يكون التأثير المباشر للتغييرات في التعريفات الجمركية محدوداً، بالنظر إلى استثناء قطاع الطاقة من هذه الرسوم، إضافةً إلى محدودية حجم الصادرات غير النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن هذه الدول قد تتأثر بشكل غير مباشر من خلال تباطؤ النمو في اقتصادات شركائها التجاريين الرئيسيين، خاصةً الصين، ومنطقة اليورو، وبعض الدول الآسيوية الناشئة.

ويتوقّع أن تُسجّل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن) معدل نمو يبلغ نحو 3.3 في المائة في عام 2025، ويرتفع إلى 3.8 في المائة في عام 2026، نتيجةً لتحسن الأداء الاقتصادي في ليبيا، واستمرار زخم النمو في الجزائر، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتوفير بيئة أكثر جذباً للاستثمار، وتحفيز النشاط الإنتاجي.

من جانب آخر، تبذل الدول العربية المستوردة للنفط جهوداً كبيرةً بهدف إصلاح المالية العامة، من خلال تطوير السياسات والإدارة الضريبية، وترشيد الإنفاق العام، إلى جانب التدرج في تيسير السياسة النقدية في العديد من الدول، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية وتعزيز النمو. في ضوء ذلك، يُتوقّع أن يرتفع معدل نمو اقتصادات الدول العربية المستوردة للنفط من 2.7 في المائة في عام 2024، إلى 3.8 في المائة في عام 2025، ثم إلى 4.3 في المائة بحلول عام 2026.

[1] تجدر الإشارة إلى أن التوقعات الواردة في هذا التقرير تم إعدادها اعتماداً على البيانات الإحصائية المتوفرة حتى نهاية شهر مايو 2025، وبالتالي فهي لا تأخذ في الاعتبار التطورات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال شهر يونيو 2025.

من المتوقع أن يشهد معدل التضخم في المنطقة العربية تراجعاً خلال عام 2025 ليصل إلى نحو 20.8 في المائة، مع استمرار هذا الانخفاض خلال عام 2026 ليبلغ نحو 14.2 في المائة، مقارنةً بمعدل قدره حوالي 31.9 في المائة في عام 2024. ومع استبعاد الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة، وهي السودان وسورية ولبنان واليمن، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الدول العربية نحو 7.6 في المائة خلال عام 2025، وينخفض إلى نحو 5.6 في المائة في عام 2026، مقارنةً بنحو 11.1 في المائة في عام 2024. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار المواد الأساسية، إلى جانب فعالية السياسات النقدية المتبعة في العديد من الدول، واستقرار أسعار الصرف في الدول التي شهدت فيها أسعار الصرف تراجعاً خلال عام 2024. في المقابل، من المتوقع أن يؤدي تراجع الدولار الأمريكي إلى ارتفاع أسعار بعض الواردات من السلع والخدمات، مما قد يسهم في تقليص وتيرة تراجع معدلات التضخم في بعض الدول العربية.

فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الداعمة للنمو، يستعرض التقرير أبرز وأهم أولويات السياسات المالية والنقدية خلال عامي 2025 و2026، استناداً إلى آراء صانعي السياسات في الدول العربية. ويُعد إصلاح وتطوير إدارة المالية العامة مساراً مستداماً تحرص عليه الدول العربية، بهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة وترشيد النفقات، بما يسهم في تعزيز الاستدامة المالية. ويتحقق ذلك بتعزيز حوكمة الموازنة العامة، لما لها من دور محوري في الحد من المخاطر المالية والاقتصادية، وضمان تنويع واستدامة التمويل، وتوفير الموارد المالية الكافية للجهات الحكومية. كما تشمل جهود الإصلاح تطوير السياسات والتشريعات ذات الصلة بإدارة المالية العامة، بما يرفع من كفاءة إدارة الموارد المالية الحكومية، ويعزز مبادئ الشفافية والانضباط المالي.

وتهدف الإصلاحات في مجال السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار الأسعار، بما ينعكس إيجاباً على دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل المناسب للأنشطة الإنتاجية. وتُظهر نتائج استطلاع آراء صانعي السياسات في الدول العربية حول القضايا ذات الأولوية خلال عامي 2025 و2026، أن البنوك المركزية ومؤسسات النقد تركز بشكل خاص على إدارة التحول الرقمي، بتبنّي التقنيات المالية الحديثة وتوفير الأطر التنظيمية اللازمة لمواكبة هذا التطور المتسارع. وفي السياق ذاته، يحظى إصلاح السياسات الاحترازية الكلية بأهمية متزايدة، نظراً لدوره المحوري في تعزيز التكامل بين السياسة النقدية والأدوات الاحترازية الكلية، بما يُسهم في دعم الاستقرار المالي، ورفع قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات، وضمان كفاءة توجيه السيولة نحو القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

الفصل الأول: آفاق الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة موجة غير مسبوقة من الصدمات المتلاحقة، وتراوحت بين تداعيات جائحة كورونا، وأزمات الطاقة والغذاء، وارتفاع معدلات التضخم، وصولًا إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتحديات سلاسل التوريد والإمداد، وتغير السياسات النقدية والمالية في الاقتصادات الكبرى. وقد أسفرت هذه التحولات عن إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي، وفرضت تحديات جديدة أمام صانعي السياسات في مختلف دول العالم، ولا سيما في الدول النامية. وفي هذا السياق، تكتسب متابعة وتحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي أهمية متزايدة لفهم التحولات الجارية واستشراف آفاق النمو والاستقرار المالي خلال السنوات المقبلة.

يتناول هذا الفصل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، مع التركيز بشكل خاص على أداء النمو الاقتصادي واتجاهات التضخم، إلى جانب السياسات النقدية المتخذة من قبل البنوك المركزية العالمية والعربية. كما يستعرض الفصل الأوضاع المالية العالمية واتجاهات أسعار السلع الأساسية، ويلقي الضوء على انعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي العالمي، إضافةً إلى تحليل توقعات النمو الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة. ويُختتم الفصل بتحليل تداعيات هذه التطورات على اقتصادات الدول العربية، مع التركيز على آثار أسعار الفائدة، وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، والرسوم الجمركية الجديدة.

1.1. اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم العالمي

تشير أحدث توقعات المنظمات الدولية[2]، الصادرة في عام 2025، إلى تباطؤ طفيف في وتيرة النمو الاقتصادي العالمي في عام 2025 مقارنةً بعام 2024، وذلك في أعقاب فرض تعريفات جمركية جديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على معظم شركائها التجاريين في مطلع أبريل 2025، إلى جانب استمرار التوترات الجيوسياسية الدولية والإقليمية. في المقابل، من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي العالمي تحسناً طفيفاً في عام 2026 مقارنةً بعام 2025، نتيجة الأثر الإيجابي للتيسير التدريجي للسياسة النقدية الذي تتبناه البنوك المركزية، إضافةً إلى التحسن النسبي في كفاءة سلاسل الإمداد. في هذا الصدد، تشير التقديرات إلى أن معدلات النمو الاقتصادي العالمي تتراوح بين 2.3 و2.8 في المائة في عام 2025، وبين 2.4 و3.0 في المائة في عام 2026.

يتوقع **صندوق النقد الدولي**[3] أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي نحو 2.8 في المائة في عام 2025، على أن يرتفع إلى 3.0 في المائة في عام 2026 (الشكل 1)، مما يعكس تراجعاً في النمو المتوقع بمقدار 0.5 في المائة لعام 2025 مقارنةً بالتوقعات الصادرة في يناير 2025. ويُعد هذا المعدل أدنى بكثير من متوسط النمو الاقتصادي العالمي المسجل خلال الفترة من 2000 إلى 2019، والذي بلغ نحو 3.7 في المائة. ويرجع هذا التباطؤ بوجه خاص إلى التطورات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسود حالة من عدم اليقين إلى

[2] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يناير وأبريل 2025؛ وتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يونيو 2025؛ وتقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه، الأمم المتحدة، مايو 2025.

[3] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

جانب تبني سياسات تجارية أكثر تشدداً، فضلًا عن التباطؤ المتوقع في عدد من اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية نتيجةً للتغيرات في التعريفات الجمركية. كما ساهم التحفظ في الإنفاق الاستهلاكي وتراجع الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية في إبطاء النمو في منطقة اليورو، في حين أدى ارتفاع تكاليف الإقراض وتزايد أعباء الدين إلى تفاقم التحديات التي تواجهها الدول منخفضة الدخل.

الشكل (1). توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي لعامي 2025 و2026

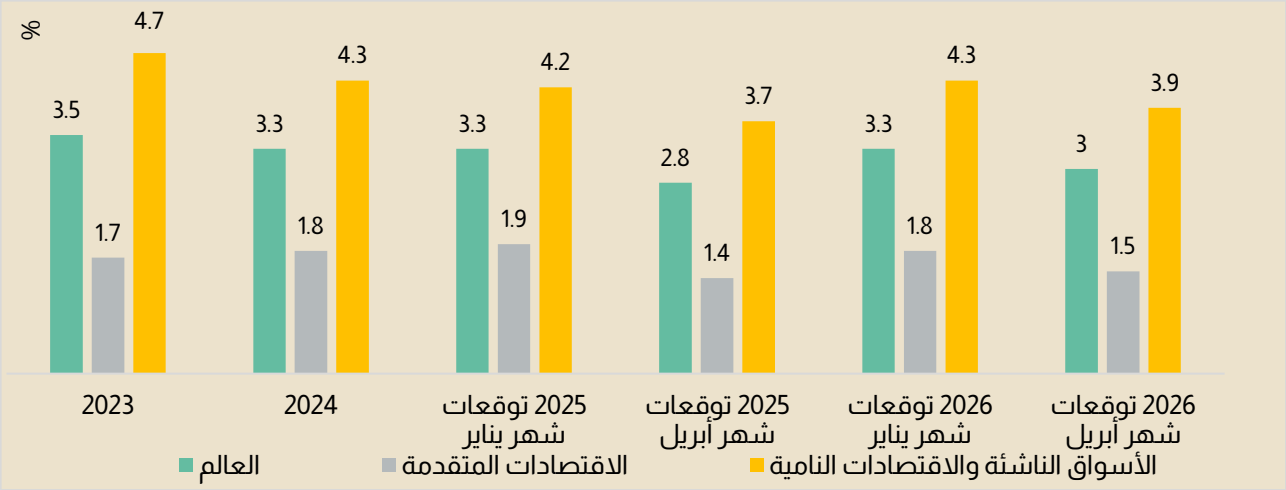

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يناير وأبريل 2025.

فيما يتعلق بالتضخم (الشكل 2)، فقد شهد تراجعاً أسرع من المتوقع خلال عام 2024 في مختلف مناطق العالم، نتيجةً لانحسار الضغوط على جانب العرض، إضافةً إلى الأثر التراكمي لإجراءات السياسة النقدية التشددية التي تبنتها البنوك المركزية خلال الأعوام السابقة. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدل التضخم العالمي من نحو 5.7 في المائة في عام 2024 إلى 4.3 في المائة في عام 2025، ليستمر في التراجع إلى 3.6 في المائة في عام 2026.

الشكل (2). توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم لعامي 2025 و2026

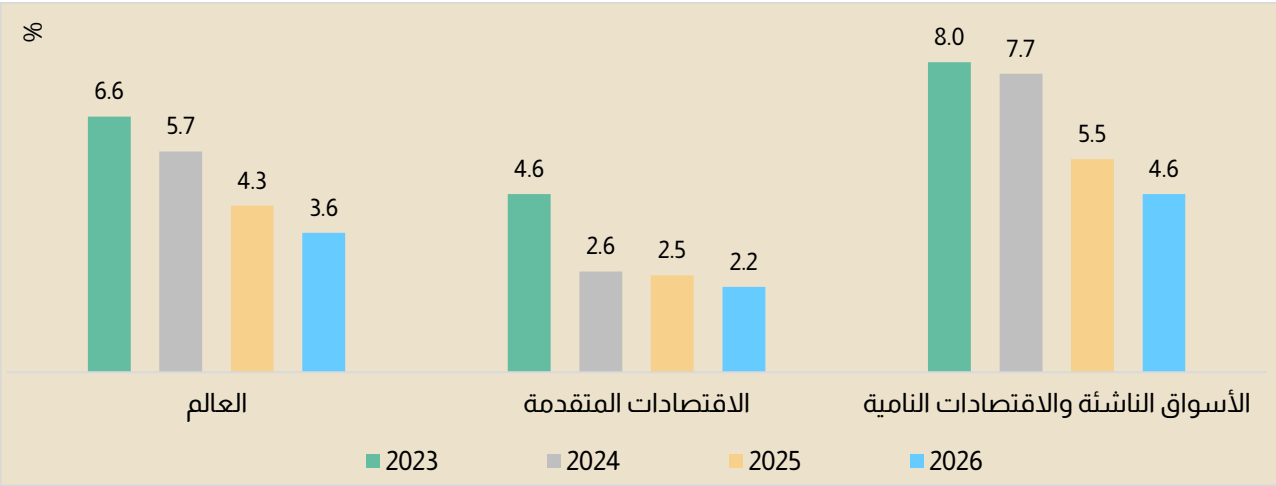

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025.

ومن المتوقع أن تشهد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وتيرة تراجع أسرع في معدلات التضخم مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة، على الرغم من استمرار تسجيلها لمستويات تضخم أعلى خلال جميع السنوات. وتشير التقديرات إلى انخفاض معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة من 4.6 في المائة في عام 2023 إلى 2.6 في المائة في عام 2024، ثم إلى 2.5 في المائة في عام 2025، ليستقر عند 2.2 في المائة في عام 2026. أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد انخفض معدل التضخم من 8.0 في المائة في عام 2023 إلى 7.7 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع أن يواصل تراجعه إلى 5.5 في المائة في عام 2025، ثم إلى 4.6 في المائة في عام 2026. ويستند هذا التراجع إلى بدء انحسار آثار صدمات الأسعار، وخاصة فيما يتعلق بأسعار الطاقة والغذاء، إضافةً إلى انخفاض الضغوط في سوق العمل، والتحسن التدريجي في كفاءة سلاسل التوريد العالمية.

أما بالنسبة لتوقعات **البنك الدولي**[4]، فتبدو أكثر تحفظاً، إذ يُتوقع أن تتراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي إلى ما دون 2.5 في المائة في عامي 2025 و2026، نتيجة تزايد التحديات المرتبطة بالتجارة العالمية، والتوترات الجيوسياسية العالمية والإقليمية وما يصاحبها من اضطرابات في أسواق السلع الأساسية، فضلًا عن الضغوط المالية الناتجة عن تزايد مستويات المديونية وارتفاع تكاليف الاقتراض، إضافةً إلى التباطؤ المتوقع في النشاط الاقتصادي الصيني. في هذا السياق، يُتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي نحو 2.3 في المائة خلال عام 2025، قبل أن يسجل ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 2.4 في المائة في عام 2026، مقارنةً بمعدل بلغ 2.8 في المائة خلال عام 2024 (الشكل 3).

الشكل (3). توقعات البنك الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي لعامي 2025 و2026

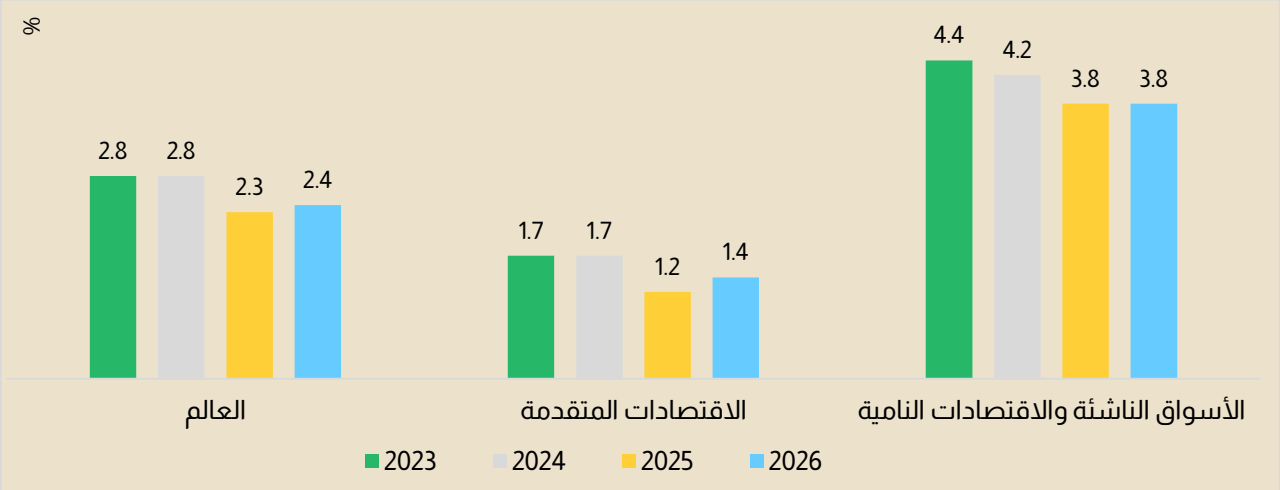

المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يونيو 2025.

ويُعزى هذا التباطؤ إلى ضعف أداء الاقتصادات المتقدمة، والتي يُتوقع أن تسجل معدلات نمو دون مستوياتها المحققة في العام السابق، حيث يُرتقب أن يبلغ معدل النمو فيها 1.2 في المائة في عام 2025، و1.4 في المائة في عام 2026. وفي هذا الإطار، تشير التقديرات إلى تراجع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1.4 في المائة في عام 2025، قبل أن يرتفع بشكل طفيف إلى 1.6 في المائة في عام 2026، مقارنةً بمعدل قوي بلغ 2.8 في المائة في عام 2024. وعلى نحو مماثل، يُتوقع أن يسجل الاقتصاد الياباني

[4] تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يونيو 2025.

نمواً محدوداً خلال عامي 2025 و2026، ليبلغ 0.7 و0.8 في المائة، على التوالي. أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فتشير التوقعات إلى تسجيل معدل نمو قدره 3.8 في المائة خلال عامي 2025 و2026، متراجعةً بنحو 0.4 نقطة مئوية عن معدل النمو المسجل في عام 2024. ويُتوقع أن يستمر تباطؤ النمو في الصين، في ظل ضعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص، واستمرار الانكماش في قطاع العقارات، مما قد يؤثر سلباً على الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي بوجه عام.

وفيما يتعلق بالتضخم (الشكل 4)، أكدت توقعات البنك الدولي على استمرار الاتجاه التنازلي لمعدلات التضخم العالمية. وفي ضوء هذا التقييم، يتوقع البنك الدولي أن يبلغ متوسط معدل التضخم العالمي نحو 2.9 في المائة خلال عامي 2025 و2026، بما يتوافق إلى حد كبير مع الأهداف المحددة في العديد من الاقتصادات العالمية. كما يُتوقع أن يشهد معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً خلال عامي 2025 و2026، ليبلغ نحو 2.6 و2.7 في المائة، على التوالي، مقارنةً بمستوياته في عام 2024 (2.3 في المائة)، في ضوء الضغوط التضخمية المتوقعة على مدخلات الإنتاج نتيجة السياسات التجارية الجديدة، والتي سيكون لها الأثر الأكبر على الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل، يُرجّح أن يسجل معدل التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تراجعاً خلال الفترة نفسها، ليصل إلى 3.4 و3.2 في المائة في عامي 2025 و2026، على التوالي.

الشكل (4). توقعات البنك الدولي لمعدلات التضخم لعامي 2025 و2026

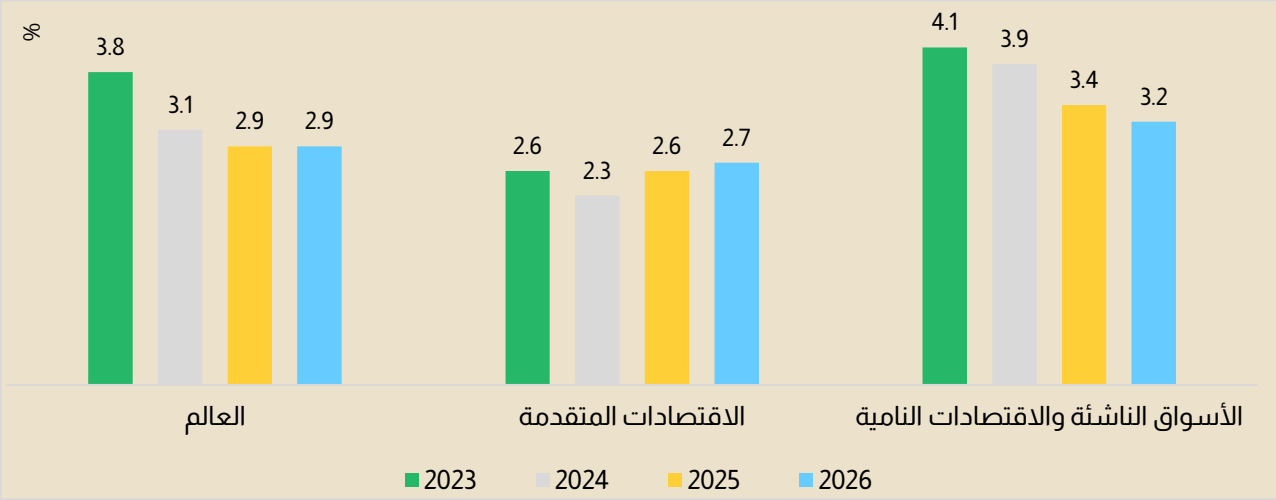

المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يونيو 2025.

أما بخصوص توقعات **الأمم المتحدة** للنمو الاقتصادي[5]، فمن المرتقب تراجع معدل النمو العالمي، ليبلغ 2.4 في المائة في عام 2025، مع تحسن طفيف في عام 2026 ليبلغ 2.5 في المائة مقارنةً بنسبة نمو 2.9 في المائة خلال عام 2024 (الشكل 5). كما يشير التقرير إلى أن ارتفاع الرسوم الجمركية، وحالة عدم اليقين في السياسات التجارية، تمثل عوامل ضاغطة على سلاسل التوريد وتؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافةً إلى التصاعد المستمر في التوترات الإقليمية والدولية، وتباطؤ التجارة العالمية، وتفاقم الكوارث المناخية. وتُعد هذه التحديات بمثابة ضغوط إضافية على الاقتصاد العالمي الذي يواجه بالفعل أعباءً متزايدة بسبب ارتفاع

[5] تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه، الأمم المتحدة، مايو 2025.

مستويات الدين العام. ومن المتوقع أن يكون التباطؤ الاقتصادي أكثر وضوحاً في الاقتصادات المتقدمة، حيث يُقدّر أن يتراجع معدل النمو من 1.8 في المائة في عام 2024 إلى 1.3 في المائة خلال عامي 2025 و2026. أما في الاقتصادات النامية، فتشير التقديرات إلى تباطؤ النمو من 4.2 في المائة في عام 2024 إلى 4.0 في المائة في عام 2025، على أن يسجل تحسناً طفيفاً إلى 4.1 في المائة في عام 2026.

الشكل (5). توقعات الأمم المتحدة لمعدلات النمو الاقتصادي لعامي 2025 و2026

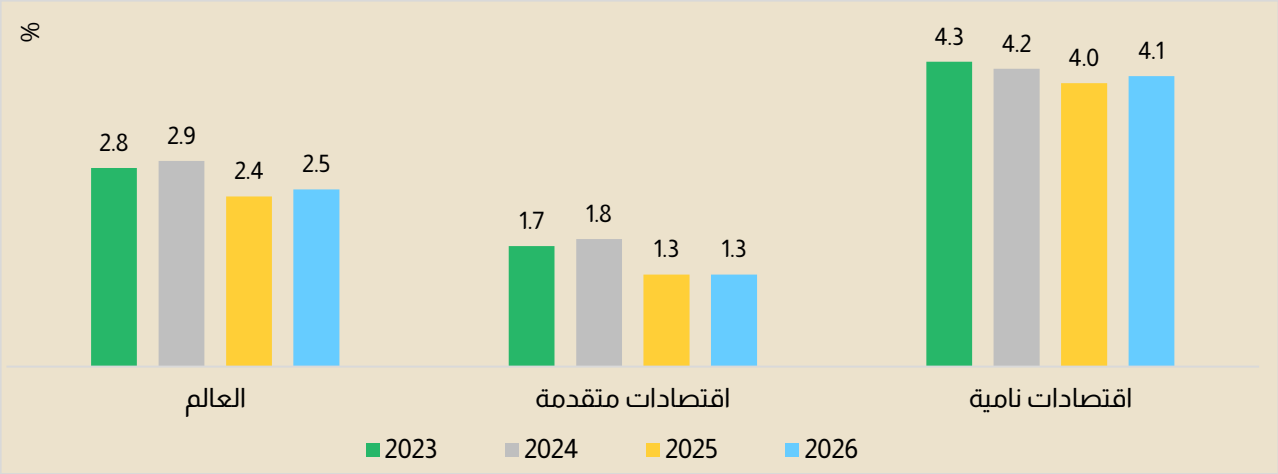

المصدر: تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه، الأمم المتحدة، مايو 2025.

كما أشار التقرير إلى انخفاض معدل التضخم العالمي خلال عامي 2025 و2026 مقارنةً بعام 2024 (الشكل 6)، في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع الضغوط التضخمية في عددٍ من الاقتصادات.

الشكل (6). توقعات الأمم المتحدة لمعدلات التضخم لعامي 2025 و2026

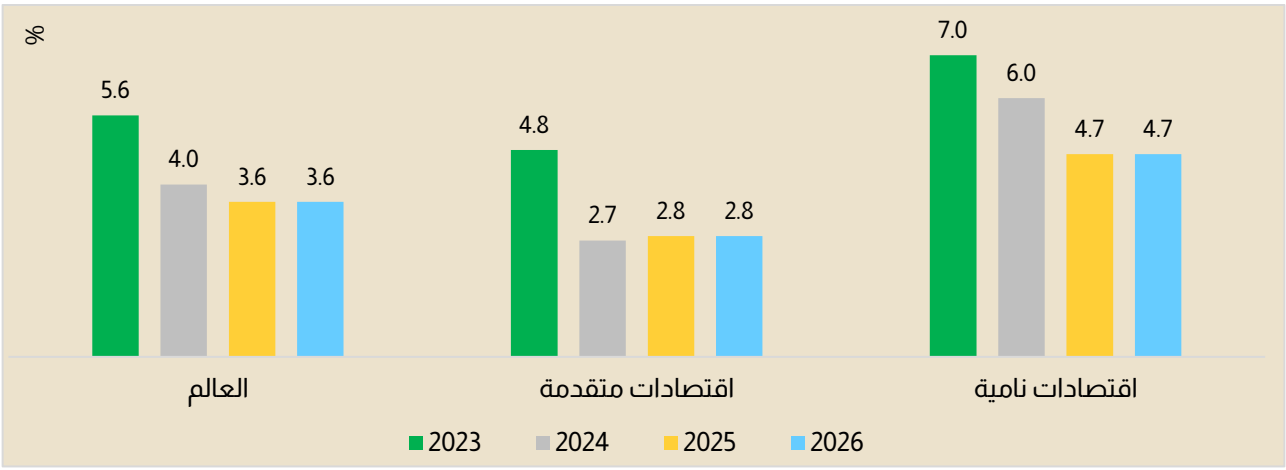

المصدر: تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه، الأمم المتحدة، مايو 2025.

نوه التقرير كذلك بأهمية دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز جهود العمل المناخي، ووضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو أقوى وأكثر استدامة، وأوضح أن العوامل المؤثرة في مستويات التضخم تتركز في أسعار الغذاء والطاقة، وارتفاع مستويات الديون، إضافةً إلى الصدمات المناخية والجيوسياسية المتكررة. كما أكد على ضرورة وأهمية تنفيذ مبادرات تعاون دولية قوية وفعّالة للتخفيف من أزمات الديون، وتوفير التمويل الكافي للدول النامية، بالأخص الدول منخفضة ومتوسطة الدخل التي تواجه أوضاعاً مالية هشة،

والتي تحتاج إلى تخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها لتجنب الوقوع في حلقة مستمرة من ضعف الاستثمار، وتباطؤ النمو، وارتفاع تكلفة خدمة الديون. كما شدد التقرير على أهمية تركيز السياسات الاقتصادية على تعزيز الاستقرار المالي، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وتقديم الدعم للقطاعات الأكثر تضرراً، لضمان تحقيق النمو الشامل والمستدام.

وفي العموم، يتضح أن توقعات المنظمات الدولية بشأن آفاق الاقتصاد العالمي لعامي 2025 و2026 تتفق على استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي، مع اختلاف طفيف في حجم هذا التباطؤ (الجدول 1). ويتطلب ذلك المزيد من تيسير السياسات النقدية لدعم النمو، في ظل ظروف مالية أقل ملاءمة، وتفاقم مشكلة المديونية، مع استمرار تداعيات التوترات الجيوسياسية الدولية والإقليمية.

الجدول (1). توقعات المنظمات الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي لعامي 2025 و2026

المنظمة الدولية	2023	2024	2025	2026
صندوق النقد الدولي	3.5	3.3	2.8	3.0
البنك الدولي	2.8	2.8	2.3	2.4
الأمم المتحدة	2.8	2.9	2.4	2.5

المصدر: تقارير المنظمات الدولية.

2.1. تطورات الأوضاع المالية والنقدية

وبدء انحسار موجة التضخم العالمية، بدأت العديد من البنوك المركزية حول العالم في الاتجاه تدريجياً نحو سياسات نقدية أقل تشدداً. وقد شرعت بعض هذه البنوك في خفض أسعار الفائدة بدايةً من النصف الثاني من عام 2024 (الشكل 7)، خاصة تلك الدول التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في معدلات التضخم.

الشكل (7). تطور أسعار الفائدة في بعض الاقتصادات العالمية

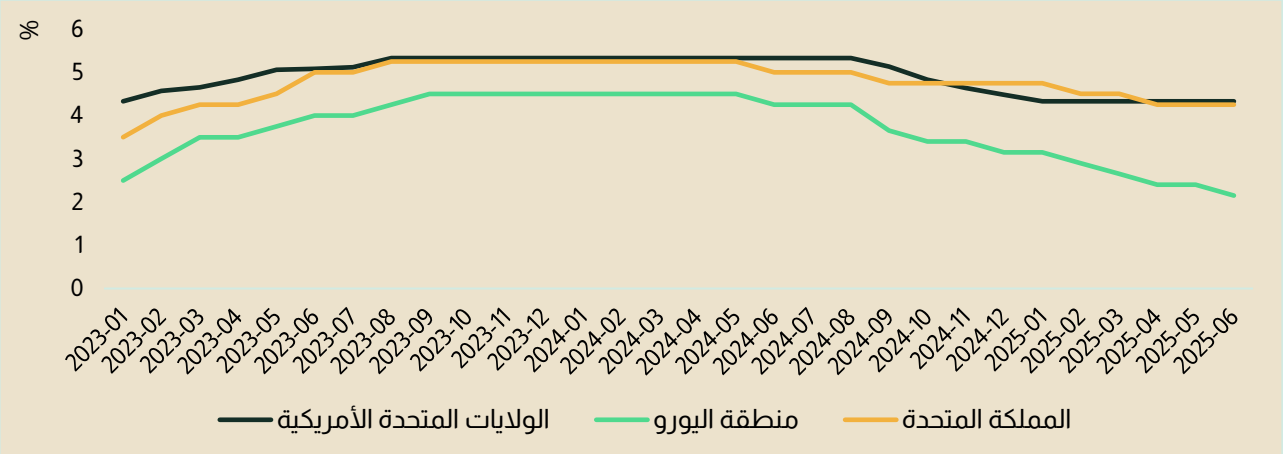

المصدر: المصارف المركزية، يونيو 2025.

وشهدت عوائد سندات الخزانة الأمريكية تراجعاً ملحوظاً بدايةً من ديسمبر 2023 (الشكل 8)، وانخفض العائد على السندات ذات آجال الاستحقاق الطويلة بنحو 6 في المائة لأجل خمس سنوات، و4 في المائة لأجل عشر سنوات بحلول مارس 2025. كما بلغ معدل الانخفاض السنوي في عام 2024 نحو 0.19 في

المائة. ويعكس هذا التراجع تحول توقعات الأسواق نحو مسار أكثر تيسيراً للسياسة النقدية، مع ترجيح استمرار هذا النهج الحذر خلال عام 2025. كما تشير تقديرات بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى أن عوائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات قد تتراوح ما بين 3.5 و4.0 في المائة خلال عام 2025.

الشكل (8). تغير العائد على سندات الخزانة الأمريكية لخمس وعشر سنوات

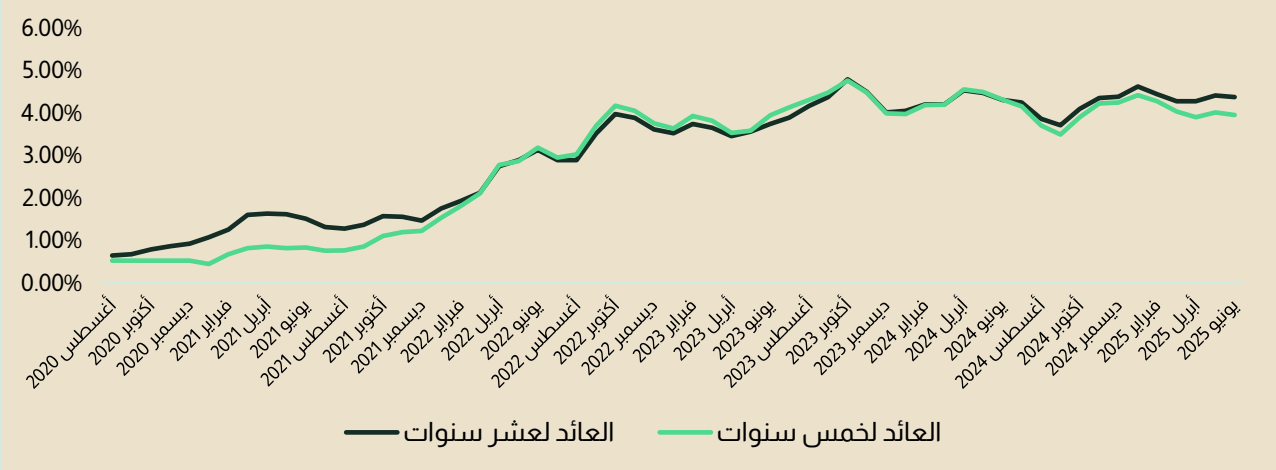

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي، شيكاغو، يونيو 2025.

الشكل (9). مؤشر الظروف المالية الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية

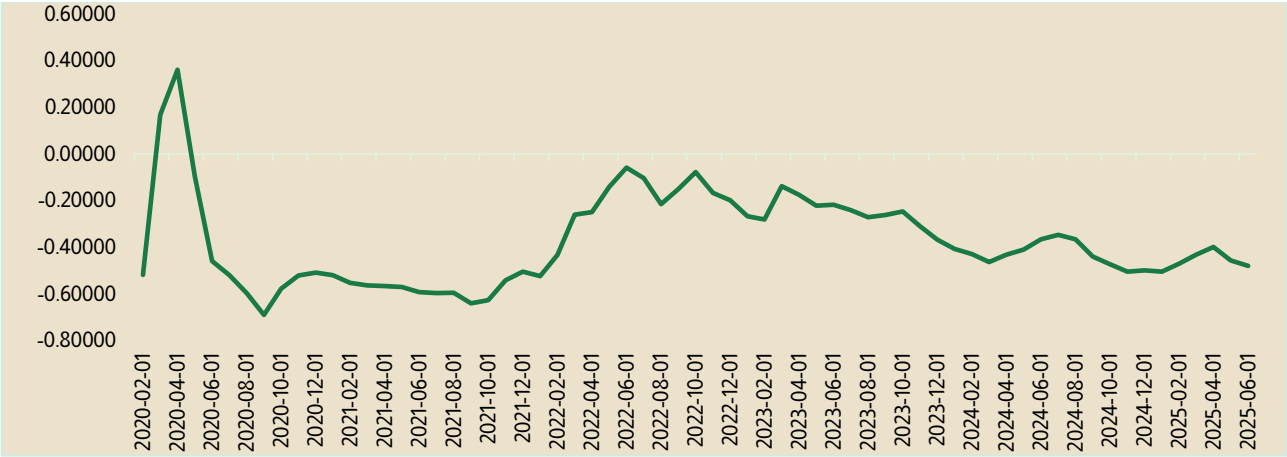

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي، شيكاغو، مايو 2025.

على الجانب الآخر، وبتتبع مؤشر الظروف المالية الوطنية المعدل (ANFCI)[6] (الشكل 9)، يُلاحظ أنه، تزامناً مع تباطؤ التضخم العالمي وانخفاض أسعار الفائدة في بعض البنوك المركزية، بدأت قيمة المؤشر في

[6] يوفر مؤشر الظروف المالية الوطنية (NFCI)، الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، تحديثاً أسبوعياً شاملًا للأوضاع المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في أسواق المال والدين والأسهم، إضافةً إلى الأنظمة المصرفية التقليدية وأنظمة الظل المصرفية (Shadow Banking). نظراً للترابط الوثيق بين الأوضاع الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة الأمريكية، تم تطوير مؤشر بديل يُعرف باسم مؤشر الظروف المالية الوطنية المعدل (ANFCI)، والذي يعزل تأثيرات الظروف الاقتصادية، ما يتيح قياساً أدق للضغوط أو المرونة المالية الصافية. وتشير القيم الموجبة للمؤشر إلى أن الظروف المالية أكثر تشدداً من المتوسط التاريخي، في حين تعكس القيم السالبة ظروفاً مالية أكثر مرونة.

التراجع، ولكنها ظلت سالبة، مما يعكس مرونة متزايدة في الأوضاع المالية، في ظل التيسير التدريجي للسياسة النقدية.

3.1. أسعار السلع الأساسية

شهدت أسعار السلع الأساسية تقلبات ملحوظة خلال عام 2024، وذلك نتيجةً لعدة عوامل، من أبرزها التغيرات في مستويات الطلب العالمي، واستمرار التوترات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، والتي أثرت على حركة التجارة وسلاسل الإمداد، إلى جانب وفرة الإنتاج في بعض المحاصيل. أشار التقرير الصادر عن منظمة أوبك[7] إلى أنه من المتوقع أن يشهد الطلب العالمي على النفط نمواً قدره 1.3 مليون برميل يومياً خلال عامي 2025 و2026 (الشكل 10). وفي هذا السياق، يُنتظر أن يسجل الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زيادةً بنحو 0.2 مليون برميل يومياً خلال عام 2025، في حين يُتوقع أن يتجاوز النمو في الطلب لدى الدول غير الأعضاء في المنظمة 1.1 مليون برميل يومياً.

الشكل (10). تطور الطلب العالمي على النفط

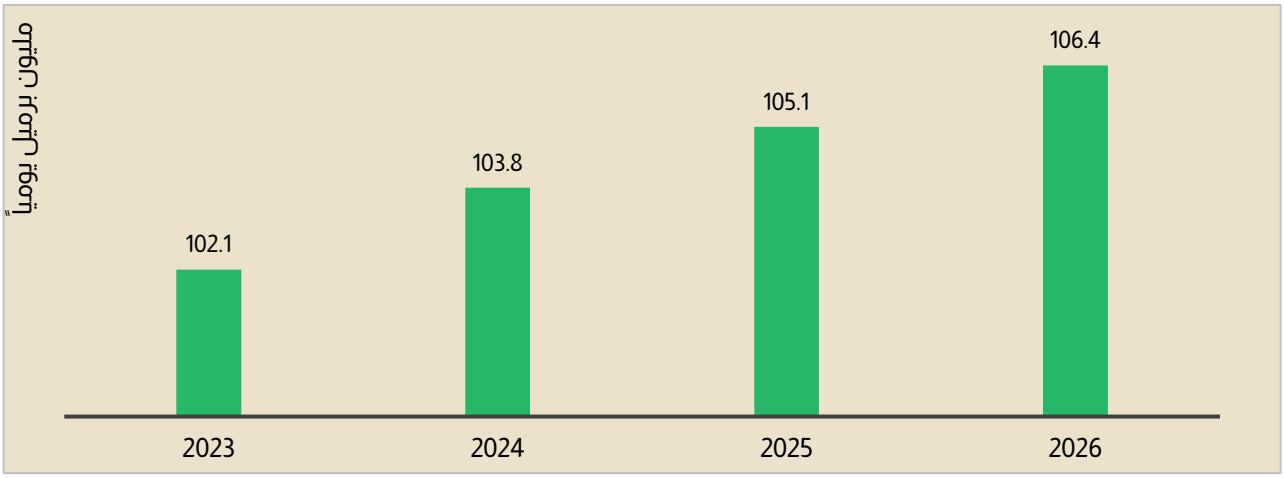

المصدر: التقرير الشهري لأسواق النفط، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يونيو 2025.

من جهة أخرى، شهدت إمدادات النفط في السوق العالمية ارتفاعاً بمقدار 180 ألف برميل يومياً في شهر مايو 2025 مقارنةً بشهر أبريل 2025، لتبلغ نحو 41.23 مليون برميل يومياً. في هذا السياق، تشير التقديرات إلى زيادة المعروض النفطي لدول منظمة أوبك بمقدار 183 ألف برميل يومياً، في حين شهدت إمدادات النفط من الدول خارج منظمة أوبك انخفاضاً بمقدار ثلاثة آلاف برميل يومياً.[8] في سياق متصل، من المرتقب أن يؤدي تطبيق "**القانون الشامل للإصلاحات الكبرى**" (One Big Beautiful Bill Act, OBBBA) في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتضمن تشجيع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بقطاع النفط والغاز، الأمر الذي قد يُخفّض من أسعار النفط العالمية، مما يؤثر مباشرة على إيرادات الدول المصدرة للنفط.

[7] التقرير الشهري لأسواق النفط، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يونيو 2025.

[8] التقرير الشهري لأسواق النفط، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يونيو 2025.

استمرت الأسعار الفورية للنفط الخام في مسارها التراجعي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025، حيث بلغ متوسط السعر نحو 72.5 دولاراً للبرميل، مقارنةً بنحو 83.7 دولاراً للبرميل في عام 2024. ويُعزى هذا الانخفاض الى استمرار عمليات البيع في سوق العقود الآجلة، إلى جانب ضعف الطلب من الدول الأوروبية، واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية التي تؤثر على إمدادات النفط. كما ساهمت مؤشرات وفرة المعروض في السوق، بما في ذلك التوقعات بزيادة الإمدادات قصيرة الأجل من الولايات المتحدة الأمريكية، في زيادة الضغوط الخافضة على الأسعار.

وفيما يخص أسعار السلع الأساسية باستثناء الطاقة (الشكل 11)، يُتوقع أن تسجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.4 في المائة خلال عام 2025، وذلك بعد نمو بلغ 2.1 في المائة في عام 2024. وعلى صعيد المنتجات الزراعية، يُتوقع أن ترتفع المؤشرات السعرية بنسبة مماثلة تبلغ 1.4 في المائة في عام 2025. أما بالنسبة للسلع الغذائية، فتشير التقديرات إلى انخفاض أسعارها بنسبة 6.6 في المائة خلال عام 2025، نتيجة تراجع أسعار القمح والذرة والزيوت، ومن المرجح أن يستمر هذا التراجع في أسعار الحبوب خلال عام 2026. كما يُتوقع أن تنخفض أسعار المواد الخام (الخشب ومشتقاته، والقطن، والمطاط) بنحو 0.7 في المائة خلال عام 2025.

الشكل (11). مؤشر أسعار السلع الأساسية باستثناء الطاقة

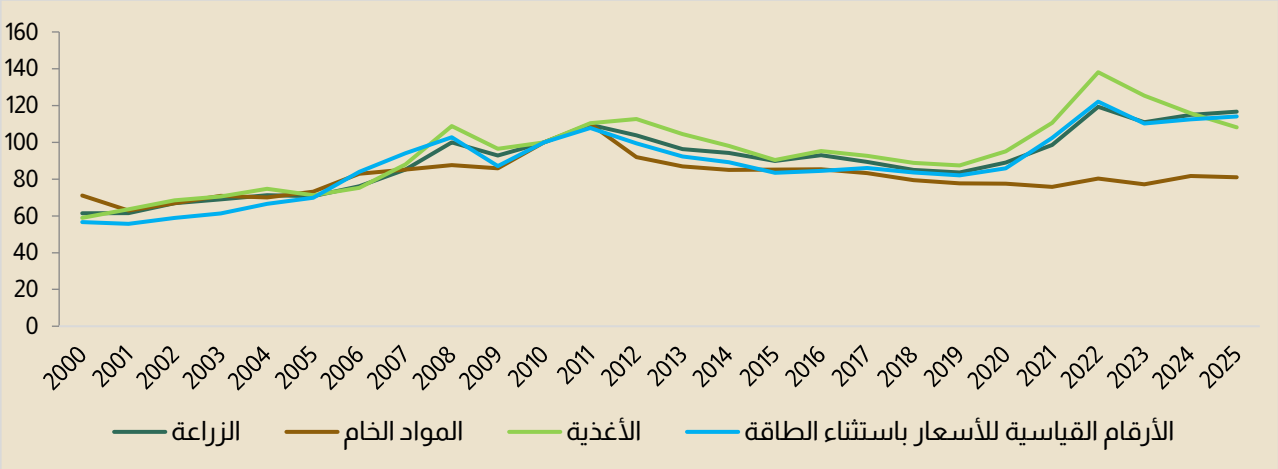

المصدر: قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية، البنك الدولي، 2025.

وعلى الرغم من ذلك، تبقى هذه التقديرات محفوفة بعددٍ من المخاطر، أبرزها التغيرات المناخية التي قد تنعكس سلباً على الإنتاج الزراعي، وتؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار. كما تمثل التوترات الجيوسياسية في مناطق الإنتاج الرئيسية عاملًا إضافياً يمكن أن يؤثر على استقرار الإمدادات والأسعار العالمية، مما يزيد من حالة عدم اليقين التي تحيط بأسواق السلع الأساسية[9].

4.1. أثر التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية

تشمل التأثيرات الرئيسية للتطورات الاقتصادية العالمية على نمو الاقتصادات العربية تراجع الضغوط التضخمية بفضل انخفاض أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية، وتحسن شروط التمويل نتيجةً

[9] تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يونيو 2025، وقاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية، البنك الدولي، مارس 2025.

لانخفاض أسعار الفائدة، إضافةً إلى تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد واستمرار تحسن تدفقات رؤوس الأموال. وعلى الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي في عام 2025 نتيجةً لعدة عوامل، أبرزها تصاعد التوترات الجيوسياسية وزيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي، من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي في المنطقة العربية تحسناً، مدعوماً بالاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي، فضلًا عن تأثير تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية واستراتيجيات تنويع النشاط الاقتصادي، وإنجاز مشاريع البنية التحتية. في هذا السياق، يواصل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية الاستفادة من ديناميكية النمو في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تمثل حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العربي.

1.4.1. أثر انخفاض أسعار الفائدة العالمية على الاقتصادات العربية

تُعتبر معدلات أسعار الفائدة من أبرز أدوات السياسة النقدية، لما لها من تأثير مباشر على تكلفة الاقتراض ومن ثم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وكذلك الإنفاق الحكومي، وأسعار وعوائد الأصول، بما يؤثر بصورة مهمة على الطلب الكلي في الاقتصاد. وبالنظر إلى الترابط الوثيق بين السياسة النقدية في الدول العربية والاقتصاد العالمي، فقد شهدت معدلات الفائدة في عددٍ من الدول العربية تراجعاً منذ بداية عام 2024، متأثرة بتوجهات السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ولاسيما في الدول التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي. في المقابل، سجلت بعض الدول العربية الأخرى استقراراً في معدلات الفائدة عند مستوياتها المسجلة خلال عام 2023، كما هو موضح في الجدول (2). وتتفاوت استجابة الدول العربية لتغيرات أسعار الفائدة العالمية تبعاً لطبيعة نظام سعر الصرف المعتمد لديها، ومدى مرونة أطرها المالية والنقدية. وبشكل عام، من المتوقع أن يتيح تراجع الضغوط التضخمية في العديد من الدول العربية مزيداً من المرونة في إدارة السياسة النقدية، والذي من شأنه أن يسهم في تعزيز تمويل الأنشطة الاقتصادية، ودعم النمو الاقتصادي بشكل أوسع خلال الفترة المقبلة.

الجدول (2). معدلات الفائدة للسياسة النقدية في بعض الدول العربية

الدولة	2022	2023	2024	يونيو 2025
تونس	6.78	8.00	7.98	7.50
الأردن	6.5	7.50	6.50	6.50
الإمارات	4.40	5.40	4.40	4.40
الكويت	3.50	4.25	4.00	4.00
المغرب	2.50	3.0	2.5	2.25
لبنان	5.50	5.75	5.75	5.50
السعودية	5.00	6.00	5.00	5.00
مصر	16.75	19.75	27.75	24.50
الجزائر	3.00	3.00	3.00	3.00
العراق	4.00	7.50	5.5	5.50
البحرين	5.25	6.25	5.25	5.25
قطر	5.5	6.25	5.70	4.85
عُمان	4.77	6.0	5.0	5.00

المصدر: بيانات المصارف المركزية العربية، 2025.

2.4.1. تأثيرات الرسوم الجمركية الجديدة على الاقتصادات العربية

تعتمد الدول العربية بشكل كبير على الواردات، وبالتالي فإن أي تغير في أسعارها في الأسواق العالمية يؤثر على التضخم وتكاليف الإنتاج المحلي نتيجةً لتقلبات أسعار المواد الخام والمكونات المستوردة. من غير الواضح في الوقت الحالي الأثر النهائي لتأثيرات الزيادة في الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على التضخم وكلفة الإنتاج. من ناحية، قد تؤثر هذه الرسوم على سلاسل الإنتاج بما يزيد الكلفة؛ ومن ناحية أخرى، قد تبحث الدول المصدرة عن تصريف منتجاتها بأسعار منافسة في أسواق جديدة بما يخفض التضخم.

فيما يتعلق بالزيادة في الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على الدول العربية، من المتوقع أن يكون أثرها محدوداً نتيجة إعفاء صادرات الطاقة من هذه الرسوم من جهة، ومحدودية حجم الصادرات غير النفطية، خاصة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

الفصل الثاني: آفاق النمو الاقتصادي في المنطقة العربية

يتحدد مسار النمو الاقتصادي عبر تفاعل العديد من العوامل كالابتكار التقني، وتطوير رأس المال البشري، وتنفيذ السياسات الاقتصادية الفعالة، إلى جانب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. في هذا السياق، تكتسب توقعات النمو الاقتصادي أهمية خاصة، إذ تُعد أداة أساسية للتخطيط الاستراتيجي، وتمكّن الحكومات والقطاع الخاص من استباق التحولات الاقتصادية المحتملة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم.

يتناول الفصل تنبؤات النمو الاقتصادي في الدول العربية، من خلال استعراض آراء وتوقعات صانعي السياسات في كل دولة. كما يناقش محركات النمو من جانبي العرض والطلب، كما يقدّم تحليلًا لتوقعات النمو حسب مجموعات الدول العربية، بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية الأخرى المصدّرة للنفط، والدول العربية المستوردة للنفط. ويركّز الفصل أيضاً على أبرز العوامل المؤثرة في هذه التوقعات، سواءً على مستوى كل مجموعة أو على مستوى كل دولة على حدة. من جانب آخر، يُقدّم الفصل فكرة عن أبرز أولويات الإصلاح ومجالات التطوير في القطاعات الاقتصادية الحيوية، بما في ذلك قطاع المالية العامة والقطاع النقدي والمالي، والتي من المتوقع أن تسهم في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال عامي 2025 و2026.

1.2. آراء وتوقعات الدول العربية للنمو الاقتصادي

يوضح الشكل (12) آراء وتوقعات الدول العربية بشأن معدل النمو الاقتصادي لعامي 2024 و2025. يشير الرسم إلى تفاؤل أفضل بشأن تسارع وتيرة النمو الاقتصادي في المنطقة العربية خلال عام 2025، مدعومةً بتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتراجع الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية، إلى جانب استمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية واستراتيجيات تنويع النشاط الاقتصادي. كما يُعزى هذا التحسن إلى حجم مشاريع البنية التحتية القائمة، خاصةً في القطاعات الحيوية مثل الصناعات التحويلية، والنقل، والموانئ، والمطارات.

الشكل (12). توقعات الدول العربية بشأن معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية لعامي 2024 و2025

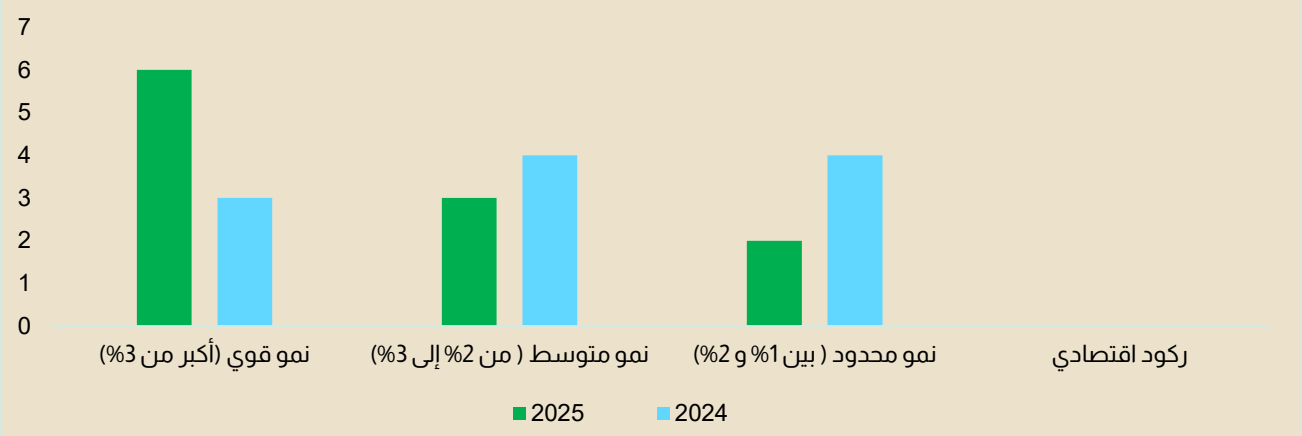

المصدر: استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024، 2025 - صندوق النقد العربي.

2.2. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الدول العربية

يُبرز هذا التحليل المصادر الأساسية المتوقعة للنمو الاقتصادي في الدول العربية، من جانبي الطلب والعرض، مما يعكس توجهات وأولويات السياسات المُتبعة في الدول العربية لتحفيز النمو الاقتصادي، خلال المرحلة المقبلة.

في جانب الطلب، يتبين من خلال إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق أن استهلاك الأسر يمثل أكبر مساهم في معدل النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية، يليه الاستثمار، في حين لاتزال مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي سالبة في بعض الدول العربية. ويُعزى ذلك إلى استمرار التوسع في الواردات من السلع والخدمات لتغطية الطلب الداخلي، إضافةً إلى ضعف الميزة التنافسية. وبحسب آراء صانعي السياسات في الدول العربية، يُتوقع أن يستمر تحسن مساهمة الاستهلاك الأسري والاستثمار في دعم النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة.

يُشير التحليل الموضح في الشكل (13) إلى أن رأس المال يمثل العامل الأبرز للنمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تُعتبر الاستثمارات في الأصول المادية مثل الآلات، والبنية التحتية، والمباني المحرك الرئيسي لتعزيز النمو. ويرتبط ارتفاع تكوين رأس المال عادةً بزيادة القدرة الإنتاجية وتحسين تنافسية الاقتصاد. وتأتي القوى العاملة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، مما يعكس الدور المحوري للعمالة في دعم القطاعات الاقتصادية والمساهمة في القيمة المضافة. وتحتل التقنية المرتبة الثالثة في التأثير المتوقع على النمو في عام 2025، خصوصاً مع التوسع المتسارع في اعتماد التقنيات الحديثة واستخدام الذكاء الاصطناعي، الذي يُعزز من كفاءة الإنتاج ويحفز الابتكار في مختلف القطاعات. وأخيراً، يحتل التعليم والتدريب، المقاسان برأس المال البشري، المرتبة الرابعة في أهمية مصادر النمو في عام 2025. لذلك، ويُمكن للدول العربية تعزيز استثماراتها في مجالات التعليم والتدريب بهدف تطوير مهارات وكفاءات القوى العاملة، مما يسهم في رفع مستويات الإنتاجية والابتكار، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

الشكل (13). الأهمية النسبية لمكونات العرض في النمو الاقتصادي للدول العربية لعامي 2024 و2025

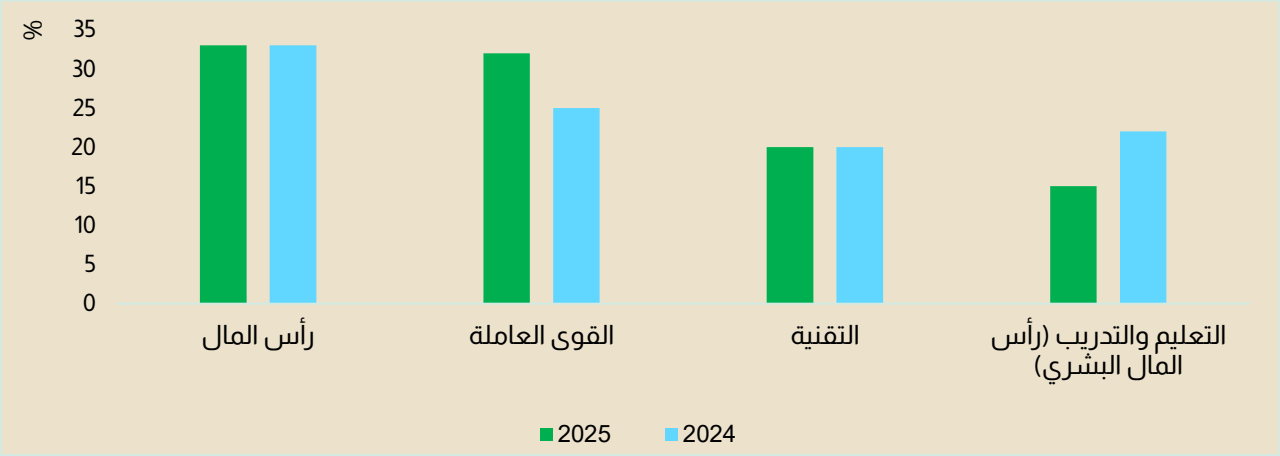

المصدر: استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024، 2025 - صندوق النقد العربي.

3.2. توقعات صندوق النقد العربي للنمو الاقتصادي

وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي، كما هو موضح في الشكل (14)، من المتوقع أن يتحسن معدل نمو الاقتصادات العربية ليصل إلى نحو 3.8 في المائة في عام 2025، مقارنةً بمعدل 2.2 في المائة في عام 2024. ويُعزى هذا التحسن إلى الاستقرار الذي تشهده غالبية دول المنطقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إضافةً إلى تحسن الطلب، مدعوماً بالاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي. في عام 2026، من المتوقع أن يستمر تحسن النمو الاقتصادي في الدول العربية ليبلغ حوالي 4.3 في المائة، مستفيداً من تعزيز الطلب المحلي، واستمرار تراجع الضغوط التضخمية، إضافةً إلى تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى التخفيف من تأثير الصدمات السلبية المحتملة.

الشكل (14). توقعات صندوق النقد العربي بشأن معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية لعامي 2025 و2026

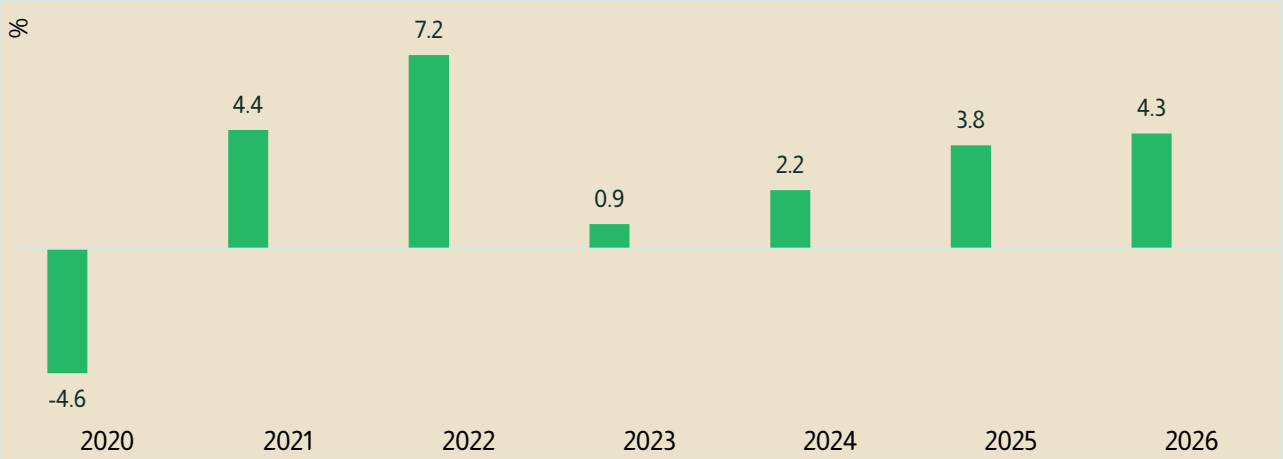

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

على مستوى المجموعات الاقتصادية، من المتوقع استفادة الدول العربية المصدّرة للنفط من الديناميكية التي يشهدها القطاع غير النفطي، مدعومةً بجهود التنويع الاقتصادي الجارية، إضافةً إلى آفاق تحسّن الأوضاع في بعض الدول التي تشهد أوضاعاً غير مواتية. من جانبها، يُرتقب أن تستفيد الدول العربية المستوردة للنفط من تراجع أسعار السلع الأساسية والضغوط التضخمية، واستمرار تحسّن ظروف التمويل بفعل تراجع أسعار الفائدة، والتوسع في الاستثمار في البنى التحتية في عددٍ من هذه الدول.

1.3.2. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تستفيد **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** من ديناميكية القطاعات غير النفطية، مدعومةً بجهود التنويع الاقتصادي الجارية، والتحسن المتوقع في النشاط النفطي نتيجة انتهاء تخفيضات الإنتاج الطوعية من قِبل تحالف "أوبك+". من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى نحو 4.4 في المائة في عام 2026، مقارنةً بمعدل 4.0 في المائة في عام 2025 (الشكل 15). أيضاً يُعزى التحسّن المتوقع في النشاط الاقتصادي إلى تنفيذ مشاريع استثمارية واسعة النطاق، وزيادة الصادرات غير النفطية. كما يُتوقع أن يكون الأثر المباشر للتغييرات في التعريفات الجمركية

محدوداً بوجه عام، نظراً للإعفاء من الرسوم الجمركية على صادرات الطاقة، ومحدودية الصادرات غير النفطية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل (15). توقعات معدل النمو الاقتصادي في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعامي 2025 و2026

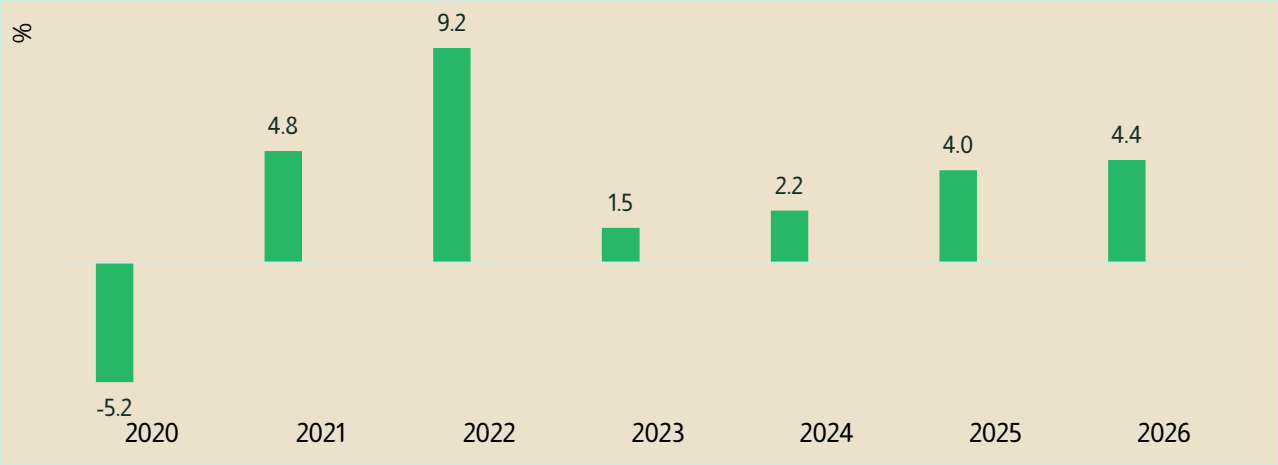

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

يوضح الشكل (16) توقعات معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعامي 2025 و2026. من المتوقع أن يحقق الاقتصاد **السعودي** نمواً جيداً بنسبة 4.6 في المائة في عام 2025، مدفوعاً بعودة النمو الإيجابي لقطاع النفط بعد الانكماش خلال عامي 2023 و2024، إلى جانب استمرار النمو القوي في القطاع غير النفطي، مدعوماً بارتفاع الاستهلاك الخاص والتوسع في الاستثمارات المرتبطة بالمشاريع الكبرى المدرجة ضمن "رؤية السعودية 2030". وتشمل أبرز محركات هذا النمو كلٍّ من قطاعات السياحة، والتصنيع، والتعدين، والبناء، والنقل. ومن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي في عام 2026 بعض التباطؤ ليصل إلى 3.5 في المائة في ضوء التأثير السلبي لاستمرار تباطؤ نمو بعض الشركاء الاقتصاديين، خاصة الصين التي مثلت 15.2 في المائة من الصادرات السلعية السعودية في عام 2024.[10]

الشكل (16). توقعات معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعامي 2025 و2026

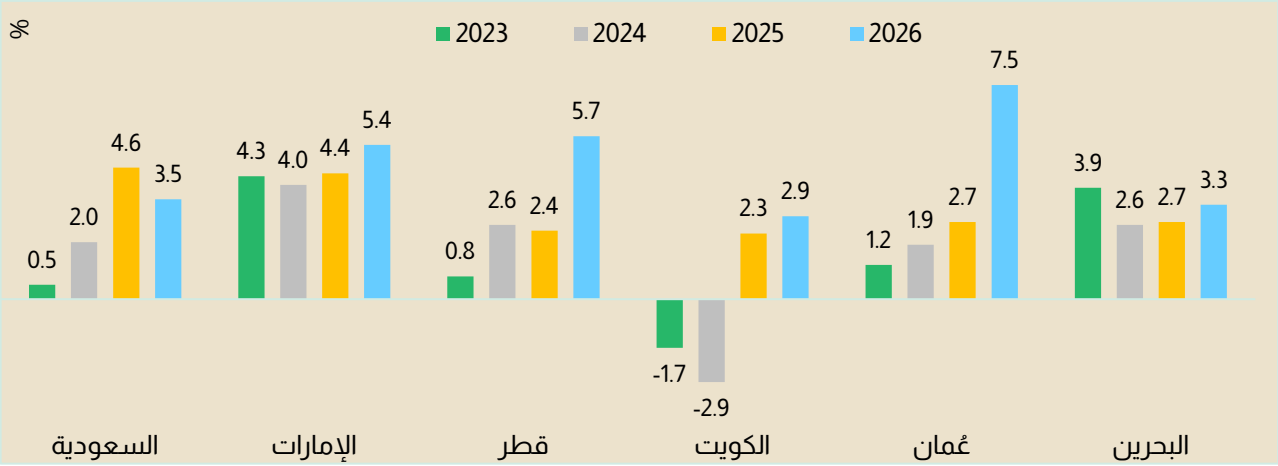

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

[10] التقرير السنوي عن إحصاءات التجارة الدولية، 2024، الهيئة العامة للإحصاء، السعودية.

تواصل **الإمارات** بدورها تحقيق نمو اقتصادي مستدام، يُقدّر بنحو 4.4 في المائة في عام 2025، و5.4 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بزخم القطاع غير النفطي، ولاسيما في مجالات السياحة، والعقارات، والصادرات، إلى جانب السياسات الاقتصادية لزيادة التوسع في الإنفاق الرأسمالي. وعلى الرغم من أن النفط لا يزال المصدر الرئيسي للإيرادات، إلا إن قطاعات السياحة، وخدمات الأعمال، والخدمات اللوجستية باتت تكتسب أهمية متزايدة، في ظل تركيز السلطات على تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وتشمل السياسات الاقتصادية المعتمدة إصلاحات تنظيمية وتحرير الاستثمار، إضافةً إلى توسيع البنية التحتية العامة، وإن كان ذلك بوتيرة أكثر حذراً في ظل التراجع النسبي في عائدات النفط. كما سيظل توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية محوراً أساسياً للسياسات الاقتصادية، إلى جانب جهود الحفاظ على الاستقرار المالي وضبط الأوضاع المالية العامة.

من جهته، يُتوقع أن يحقق الاقتصاد **القطري** معدل نمو يبلغ 2.4 في المائة خلال عام 2025، على أن تتسارع وتيرة النمو لتصل إلى نحو 5.7 في المائة في عام 2026، مدعوماً باستراتيجية الحكومة الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية البيئية والاجتماعية في إطار "رؤية قطر الوطنية 2030". ومن المتوقع أن يظل إنتاج قطاع الهيدروكربونات مستقراً نسبياً خلال عام 2025، على أن يشهد توسعاً ملحوظاً ابتداءً من عام 2026 مع بدء الإنتاج من مشروع توسعة حقل الشمال للغاز الطبيعي المسال. من المنتظر أن تساهم صادرات الهيدروكربونات القوية في تحقيق فائض كبير في الحساب الجاري، وخفض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز الاحتياطيات الدولية، بما يدعم الاستقرار الكلي. كما تستفيد قطر من مكانتها العالمية كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال، حيث تعيد توجيه جزء من صادراتها نحو السوق الأوروبية على المدى المتوسط، مع الإبقاء على الأسواق الآسيوية كمحور رئيسي لصادراتها. في المقابل، يبقى تباطؤ النمو في الصين، باعتبارها شريكاً تجارياً أساسياً لقطر، والتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من بين أبرز التحديات التي قد تؤثر على الآفاق الاقتصادية.

من المنتظر أن يحقق الاقتصاد **الكويتي** نمواً بنسبة 2.3 في المائة خلال عام 2025، ليرتفع إلى 2.9 في المائة في عام 2026، بعد انكماش قدره 2.9 في المائة في عام 2024. ويعزى هذا التعافي إلى الانتعاش المتوقع في إنتاج النفط، إلى جانب نمو ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. من المتوقع أن يسهم التخفيف التدريجي لخفض لإنتاج في إطار اتفاق "أوبك+"، إضافةً إلى تنفيذ خطط طموحة لتوسيع القدرات الإنتاجية، في رفع متوسط إنتاج النفط بشكل ملموس خلال الفترة المقبلة. وفي إطار جهود التنويع الاقتصادي، يُنتظر أن يُحرز الاقتصاد الكويتي تقدماً ملموساً خلال الفترة القادمة، مدفوعاً بارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي وتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بالاقتصاد **العُماني**، من المتوقع أن يحقق نمواً قدره 2.7 في المائة خلال عام 2025، مقابل 1.9 في المائة في عام 2024، مدفوعاً باستمرار الأداء القوي للقطاع غير النفطي. أما في عام 2026، فيُرتقب أن يشهد الاقتصاد انتعاشاً قوياً ليسجل نمواً يصل إلى 7.5 في المائة، مدعوماً بتعافٍ ملحوظٍ في القطاع النفطي، إلى جانب استمرار النمو المتوازن في القطاع غير النفطي. وتُواصل الحكومة العُمانية تنفيذ جهود تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز دور القطاع الخاص وخلق فرص عمل، بما يُسهم في دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. كما يُتوقع أن يساهم التراجع التدريجي عن قرار تخفيض إنتاج النفط في إطار اتفاق "أوبك+"، في زيادة الإنتاج والصادرات النفطية. وسيدعم هذا التوجه تحسن الاستهلاك الخاص، ولا سيما مع الاتجاه نحو تخفيف تشديد السياسة النقدية عبر خفض تدريجي لأسعار الفائدة.

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد **البحريني** نمواً بنحو 2.7 في المائة في عام 2025، و3.3 في المائة في عام 2026، مقابل 2.6 في المائة في عام 2024، مدفوعاً بنمو القطاع غير النفطي الذي يُشكّل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُتوقع أن يدعم الاستثمار في قطاعات البنية التحتية الحيوية، والخدمات اللوجستية، والتقنيات المالية الحديثة، والسياحة، استمرار نمو هذا القطاع. يشار إلى أن خطة التعافي الاقتصادي، التي أُطلِقت في أكتوبر 2021، تضمنت حزمةً من المشاريع التنموية الكبرى بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي. واشتملت هذه الحزمة على مشاريع استراتيجية في عددٍ من القطاعات غير النفطية، بما في ذلك السياحة، والبنية التحتية، والاتصالات، وتكنولوجيا المواصلات، والصناعة، والإسكان، والتعليم، والشباب، والرياضة. كما تضمنت المحاور الرئيسية في الخطة محور "تنمية القطاعات الواعدة"، حيث تم إطلاق عدد من الاستراتيجيات الوطنية تحت هذا المحور لدعم التنويع الاقتصادي وتعزيز مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، كقطاع النفط والغاز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة، والسياحة، والخدمات اللوجستية، وتطوير قطاع الخدمات المالية. من جانب آخر، من المتوقع أن يواصل الحساب الجاري تحقيق فوائض مريحة، رغم بعض التقلص التدريجي على امتداد فترة التوقع، مدعوماً بإيرادات النقد الأجنبي المتأتية من قطاعات النفط والألمنيوم والسياحة.

2.3.2. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

الشكل (17). توقعات معدل النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط في عامي 2025 و2026

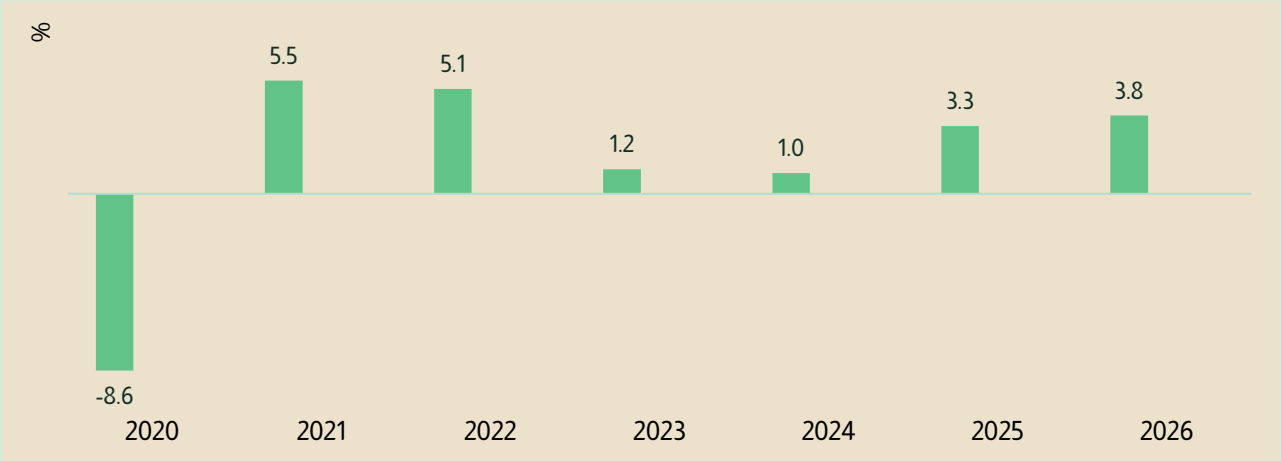

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

تشمل **مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط** الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن. وعلى غرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من المتوقع أن تحقق مجموعة هذه الدول تحسناً ملحوظاً في النمو الاقتصادي بنحو 3.3 في المائة في عام 2025، و3.8 في المائة في عام 2026، مقارنةً بنحو 1.0 في المائة في عام 2024 (الشكل 17)، مدعومةً بتحسن ملموس في النشاط الاقتصادي في ليبيا، واستمرار ديناميكية النمو في الجزائر. وتستفيد اقتصادات هذه الدول من بقاء أسعار الطاقة، ولا سيما النفط والغاز، عند مستويات داعمة للنمو الاقتصادي، إضافةً إلى تحسن نسبي في الأوضاع الداخلية في ليبيا، والذي من شأنه أن يُسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الاستثمار والإنتاج.

يقدم الشكل (18) توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط في عامي 2025 و2026. ومن المتوقع أن يواصل الاقتصاد **الجزائري** تسجيل نمو قوي بمعدل 4.5 في المائة خلال عامي 2025 و2026، مدفوعاً بزيادة ملحوظة في أداء القطاع غير النفطي الذي يُتوقع أن ينمو بأكثر من 5 في المائة[11]. وتُعد الجزائر ثاني أكبر منتج للنفط الخام وأكبر منتج للغاز الطبيعي في أفريقيا، ويُتوقع أن يُسهم الطلب القوي، ولا سيما من الأسواق الأوروبية، على المحروقات الجزائرية، وخاصة الغاز، في تحفيز الاستثمارات في هذا القطاع. ويُنتظر أن يستفيد النشاط الاقتصادي في عام 2026 من الزيادة في الإنفاق والاستثمار الحكوميين، إلى جانب استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تنويع قاعدة الإنتاج وتحقيق نمو شامل ومستدام.

الشكل (18). توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط في عامي 2025 و2026

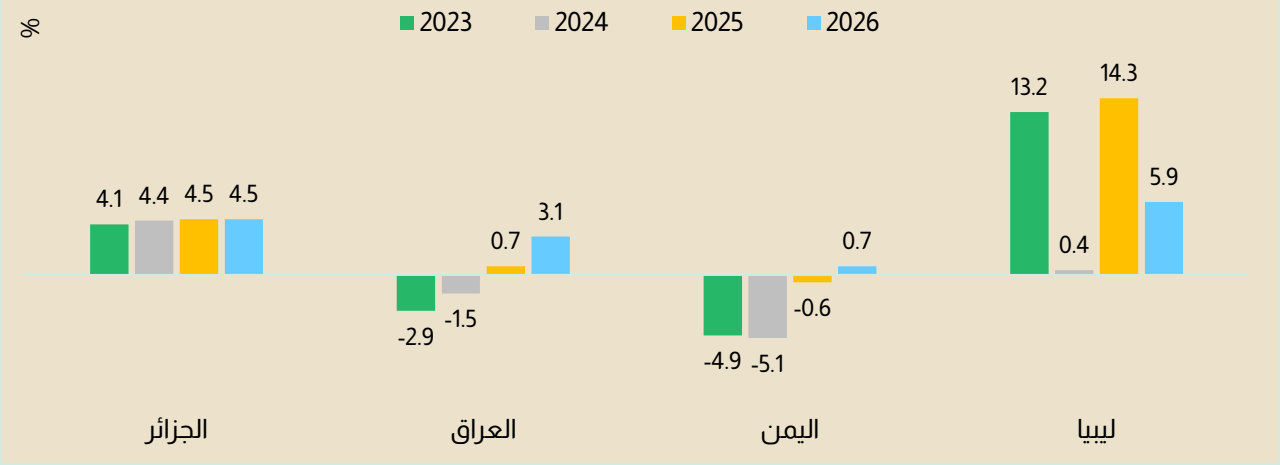

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

في **العراق**، يُتوقع أن يسجل الاقتصاد نمواً بنحو 0.7 في المائة خلال عام 2025، ليرتفع إلى 3.1 في المائة في عام 2026، وذلك بعد انكماش استمر خلال عامي 2023 و2024. ويُعزى هذا التحسن إلى التوسع المتوقع في إنتاج النفط، وتحسن الأداء في القطاع الزراعي. ويعتمد الاقتصاد العراقي إلى حد كبير على إنتاج النفط وصادراته كمصدر رئيسي للإيرادات، إلا أن القطاعات الصناعية، ولا سيما الغاز الطبيعي والكهرباء، من المنتظر أن تشهد جذباً متزايداً للاستثمارات على الرغم من استمرار تحديات بيئة الأعمال. كما تعمل الحكومة على تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية التدريجية، التي تستهدف تعزيز الاقتصاد واستقراره، والذي من شأنه دعم نمو القطاع الخاص وتعزيز النشاط الاقتصادي بشكل أوسع.

أما في **ليبيا**، فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد نمواً قوياً يُقدّر بنحو 14.3 في المائة خلال عام 2025، على أن يتباطأ نسبياً إلى 5.9 في المائة في عام 2026. ويعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على قطاع المحروقات، الذي يشكل أكثر من 95 في المائة من الإيرادات المالية للدولة. ويظل تحقيق هذا النمو مرتبطاً بتحسن الأوضاع في الدولة، والذي من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة جاذبية الدولة للاستثمار. ويُعزز من آفاق النمو نجاح المؤسسة الوطنية للنفط في رفع مستوى الإنتاج اليومي إلى ما يزيد عن 1.4 مليون برميل يومياً مع نهاية عام 2024. وتسعى السلطات الليبية إلى تنفيذ تدابير اقتصادية تدريجية لتحسين

[11] استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2025 – صندوق النقد العربي.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ضعف الاستقرار ومحدودية القدرات المؤسسية يشكلان تحديات رئيسية أمام تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

يعتمد الاقتصاد **اليمني** على التحويلات المالية وتدفقات المساعدات الخارجية لتمويل الاستهلاك، بينما تهيمن الزراعة على النشاط الاقتصادي الحقيقي، رغم تأثرها الدائم بالتقلبات المناخية. من المتوقع أن يشهد الاقتصاد تراجعاً ملحوظاً في الانكماش الذي سجله خلال الأعوام الأربعة الماضية، ليبلغ نحو 0.6 في المائة في عام 2025، ويُنتظر أن يحقق نمواً بنحو 0.7 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بجهود الحكومة لإصلاح المالية العامة وتعزيز الكفاءة في الإدارة المالية.

3.3.2. الدول العربية المستوردة للنفط

تشمل **مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط** مصر، والمغرب، والسودان، وتونس، ولبنان، والأردن، وفلسطين، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر[12]. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي، يُتوقع أن تسجل هذه المجموعة تحسناً ملحوظاً في وتيرة نموها الاقتصادي، ليبلغ نحو 3.8 في المائة في عام 2025 و4.3 في المائة في عام 2026، مقارنةً بمعدل نمو يُقدّر بنحو 2.7 في المائة خلال عام 2024 (الشكل 19). ويُعزى هذا التحسن إلى عدة عوامل، من أبرزها تراجع متوسط أسعار النفط، وتحسّن أوضاع التمويل نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على المستويين العالمي والإقليمي، فضلًا عن الأثر الإيجابي لمواصلة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتهيئة بيئة مواتية للنمو الشامل والمستدام.

الشكل (19). توقعات معدل النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط لعامي 2025 و2026

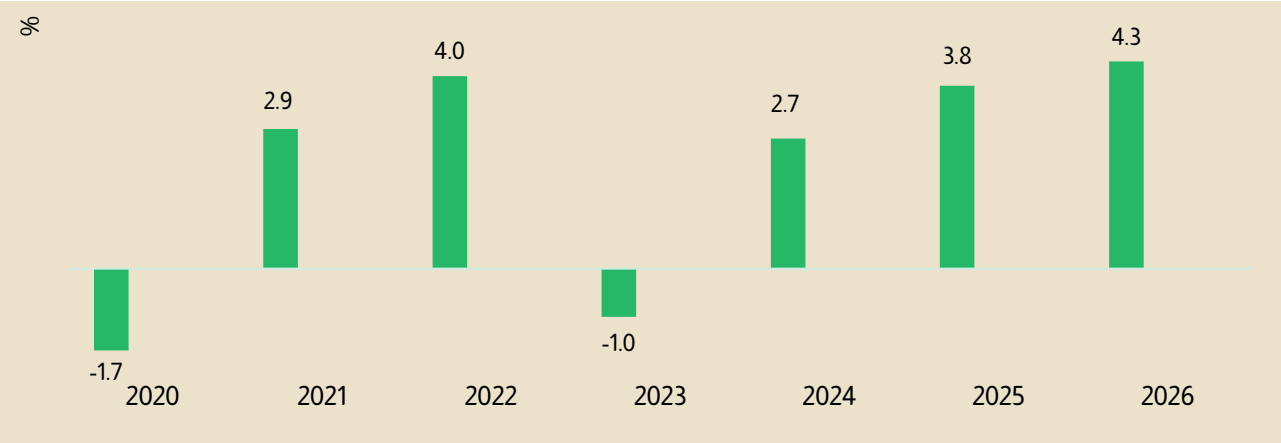

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

يوضح الجدول (3) توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط لعامي 2025 و2026. في **مصر**، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد معدل نمو بنحو 4.2 في المائة في عام 2025 و4.7 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بتخفيف القيود النقدية والتوسع في الاستثمارات. وقد ساعد التحول من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام يقوده السوق في عام 2024 على احتواء الاختلالات الخارجية، وتشجيع

[12] في التحليل التالي، تم استثناء الصومال من التقديرات بسبب عدم توفر بيانات حول أدائها الاقتصادي خلال فترة التوقعات.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتستفيد مصر من سلة صادرات متنوعة، إلى جانب الدور المحوري الذي يلعبه قطاع الخدمات. كما تُسهم التدفقات المالية من صناديق الدعم الخليجية والغربية في تعزيز الاستقرار المالي. ورغم التحديات الخارجية، كالتوترات الجيوسياسية التي تؤثر على البيئة الاقتصادية الكلية، فإن الاقتصاد المصري يسير في اتجاه التعافي.

الجدول (3). توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط لعامي 2025 و2026

الدولة	2023	2024	2025	2026
مصر	3.8	2.4	4.2	4.7
المغرب	3.7	3.8	4.5	4.6
الأردن	2.9	2.5	2.7	3.0
تونس	0.0	1.4	3.2	3.0
موريتانيا	6.5	5.2	5.7	4.9
فلسطين	-4.6	-26.6	3.5	7.3
لبنان	-0.8	-7.1	4.3	4.4
السودان	-29.5	12.7	1.7	3.0
جيبوتي	7.5	6.8	5.6	5.5
جزر القمر	3.0	3.3	3.8	4.2

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

في **المغرب**، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد تحسناً في وتيرة النمو، ليُسجل نحو 4.5 في المائة في عام 2025 و4.6 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بديناميكية قطاعات الصناعات التحويلية، واستمرار انتعاش السياحة، وتوسع الاستثمار. ويعتمد النمو كذلك على أداء قطاعي التصنيع الموجه للتصدير، خاصة صناعة السيارات، والخدمات، التي تلعب فيها السياحة دوراً محورياً. كما يستفيد قطاع البناء والأشغال العامة من النتائج المشجعة لبرنامج الدعم المباشر للسكن، فضلًا عن تسريع وتيرة مشاريع البنية التحتية المرتبطة بتنظيم الأحداث الرياضية الكبرى التي يستعد المغرب لاحتضانها. كما يسجل القطاع الصناعي أداءً إيجابياً متميزاً يعكس المكانة الاستراتيجية التي بات يحتلها المغرب ضمن سلاسل القيمة العالمية في عددٍ من المجالات ذات القيمة المضافة العالية. وتواصل الصناعات الاستخراجية تعافيها، ويواصل قطاع السياحة ديناميكيته القوية، مما يعكس الجاذبية المتزايدة للمغرب، المدعومة بتنوع العرض السياحي وتطور البنية التحتية. ورغم ذلك، تبقى معدلات النمو معرضة للتقلب، نظراً لتأثير تذبذب الأمطار على محاصيل الحبوب، وهو ما يؤثر بدوره على الاستهلاك الخاص. وتواصل الحكومة تنفيذ استراتيجية متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة. وتُعد مكافحة البطالة وتحسين بيئة الأعمال من أبرز أولويات السياسات الاقتصادية.

في **تونس**، من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يبلغ نحو 3.2 في المائة في عام 2025، مع تباطؤ طفيف يصل إلى حوالي 3 في المائة في عام 2026. ويتميز الاقتصاد التونسي بتنوع نسبي، حيث تشمل أبرز قطاعات التصدير الفوسفات وبعض المنتجات الزراعية والسياحة. يبقى مستوى النمو الاقتصادي مرتبطاً بمدى التقدم في تنفيذ الإصلاحات، خصوصاً تلك المتعلقة بتعزيز تمويل الاقتصاد، وضبط عجز المالية العامة، وتحسين مناخ الأعمال.

في **لبنان**، من المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي، ليسجل نحو 4.3 في المائة في عام 2025 و4.4 في المائة في عام 2026، مدعوماً بتحسن الوضع السياسي، مما يؤدي إلى دفع عجلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية. ويعتمد الاقتصاد اللبناني بشكل كبير على الواردات، في إطار اقتصاد يرتكز أساساً على قطاع الخدمات. وسيساهم انخفاض أسعار السلع العالمية في تقليص كلفة الواردات، مما يُساعد على خفض عجز الحساب الجاري. كما يُتوقع إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما على صعيد استدامة الدين وصياغة برنامج تمويل اقتصادي شامل. وفي هذا الإطار، قام مصرف لبنان بترشيد نظام أسعار الصرف المتعددة وتعزيز إدارة الاحتياطيات الأجنبية، من أجل دعم تعافي الاستهلاك الخاص وتحفيز الاستثمار.

في **الأردن**، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 2.7 في المائة في عام 2025 مقارنةً بنمو 2.5 في المائة في عام 2024، ومن ثم يصل إلى 3.0 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بجهود تطوير البنية التحتية، وتحسين البيئة التنظيمية لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصةً من شركاء الأردن الخليجيين. كما يُنتظر أن تسهم الإصلاحات الهيكلية الجاري تنفيذها في تعزيز نمو أقوى وأكثر شمولًا، وخلق فرص عمل جديدة. في السياق نفسه، من المتوقع أن يتقلص العجز الهيكلي في الموازنة العامة خلال عامي 2025 و2026، في ظل سعي الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة.

في **فلسطين**، من المتوقع أن يسجّل اقتصادها نمواً بنسبة 3.5 في المائة في عام 2025، بعد انكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2023 و2024 نتيجة الوضع في غزة. في عام 2026، من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي ليبلغ نحو 7.3 في المائة. وتعتمد التطورات المرتقبة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على تحسّن الأوضاع في قطاع غزة ووقف الحرب بشكل نهائي، إلى جانب بدء تنفيذ مشروع إزالة الأنقاض وإعادة الإعمار في القطاع، وتعزيز الدعم المالي من المانحين الدوليين. ومن المنتظر أن يُسهم ذلك في تعزيز أوضاع المالية العامة، مما يدعم الاستثمار والاستهلاك المحلي، ويُؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي.

في **السودان**، يُتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي خلال عامي 2025 و2026 ليسجل حوالي 1.7 في المائة و3.0 في المائة، على التوالي، مدعوماً بالاستعادة التدريجية لتدفقات النفط منذ يناير 2025. ويعتمد هذا التحسن على فرضية تحسن الأوضاع بشكل تدريجي، وبدء عمليات إعادة الإعمار، وانتعاش الصادرات في قطاعات المعادن (مثل الذهب)، وتربية الماشية، وإنتاج السمسم والقطن. يعتمد بنك السودان المركزي نظام الصرف المعوم، ويتم تعديل قيمة العملة بشكل دوري، للتأثرها بالتوترات الداخلية. وبسبب نقص العملات الأجنبية ومحدودية الخدمات المصرفية التي توفرها البنوك التجارية الرئيسية في ظل الصراع، تزدهر السوق الموازية للعملات، مما يسبب تقلبات كبيرة في سعر الصرف، ويتفاقم هذا الوضع مع انخفاض الاحتياطيات المالية وعدم الاستقرار.

يواصل الاقتصاد **الموريتاني** تسجيل أداء قوي، مع نمو يُقدَّر بنحو 5.7 في المائة في عام 2025، مدفوعاً بارتفاع إنتاج قطاع التعدين، وبدء إنتاج وتصدير الغاز من حقل "تورتو أحميم الكبير" خلال نفس العام. ومن المنتظر أن تتباطأ وتيرة النمو قليلًا إلى حوالي 4.9 في المائة في عام 2026. وتركّز سياسة الحكومة خلال الفترة المقبلة على دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الإيرادات المالية، إضافةً إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في مجالات التعدين وإنتاج الهيدروجين الأخضر.

حقق اقتصاد **جيبوتي** نمواً جيداً خلال العامين السابقين، ومن المتوقع أن يستمر هذا التحسن، لكن بوتيرة أقل، خلال عامي 2025 و2026، مع تسجيل معدل نمو يُقدّر بنحو 5.6 و5.5 في المائة، على التوالي. ويعتمد الاقتصاد بشكل رئيسي على قطاع الخدمات، ولا سيما عمليات إعادة التصدير (خصوصاً من وإلى إثيوبيا)، وخدمات إعادة الشحن والخدمات اللوجستية. وتركّز السياسات الاقتصادية على تعزيز مكانة جيبوتي كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية، انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية طويلة الأجل. كما يتواصل تطوير البنية التحتية لتوسيع طاقة الموانئ، بتمويل من مؤسسات متعددة الأطراف. وتواصل جيبوتي الاستفادة من موقعها الجيوستراتيجي المتميز وعلاقاتها التجارية الوثيقة مع إثيوبيا. وسيدعم بناء مصفاة النفط والتطوير المتواصل لمنطقة دامرجوج الصناعية النمو الاقتصادي خلال عامي 2025 و2026.

أما في **جزر القمر**، فمن المتوقع أن يتحسن معدل النمو الاقتصادي من 3.8 في المائة في عام 2025 إلى 4.2 في المائة في عام 2026، مدفوعاً بتوسع الاستثمارات في قطاع البناء والأشغال العامة، وتطوير البنية التحتية، إلى جانب تحسن أداء قطاعي السياحة والزراعة، وارتفاع التحويلات المالية من الخارج.

4.2. الإصلاحات والسياسات الاقتصادية الداعمة للنمو

تُبدي الدول العربية التزاماً متزايداً بمسارات الإصلاح الاقتصادي الشامل، مدفوعةً بالحاجة إلى معالجة التحديات الهيكلية التي تعيق تحقيق النمو الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل. وتندرج هذه الإصلاحات في إطار رؤى استراتيجية تهدف إلى رفع كفاءة إدارة المالية العامة، وتعزيز الحوكمة والشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنات، إلى جانب تحسين إدارة الدين العام والانتقال نحو أدوات أكثر استباقية في مواجهة المخاطر المالية. كما تشمل جهود الإصلاح تطوير السياسات النقدية والاحترازية، وتبنّي التحول الرقمي والتقنيات المالية الحديثة، مما يسهم في تحسين كفاءة إدارة السيولة ودعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية. وتتقاطع هذه المسارات مع توجه متصاعد نحو دعم الفئات الهشة من خلال شبكات حماية اجتماعية أكثر فعالية، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص لرفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي. وتتكامل هذه الجهود انسجاماً مع الإدراك المتنامي لأهمية التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية، بما في ذلك التغيرات المناخية والتطورات الجيوسياسية، ما يعزز من زخم الإصلاح ويفرض على الدول العربية العمل على تهيئة بيئة اقتصادية أكثر مرونة وتوازناً، بحيث تكون قادرة على تحقيق التوازن بين النمو والاستدامة، والاستجابة للتطلعات التنموية لشعوبها.

1.4.2. أولويات الإصلاح ومجالات التطوير في قطاع المالية العامة

يُعد إصلاح وتطوير إدارة المالية العامة مساراً مستمراً تحرص عليه الدول العربية، بهدف تنويع الإيرادات العامة وترشيد النفقات بما يعزز الاستدامة المالية. ويتحقق ذلك بتعزيز حوكمة الموازنة العامة، لما لها من دور أساسي في الحد من المخاطر المالية والاقتصادية، وضمان تنويع واستدامة مصادر التمويل، إضافةً إلى توفير الدعم المالي اللازم للجهات الحكومية. كما يشمل الإصلاح تطوير السياسات والتشريعات المرتبطة بإدارة المالية العامة، بما يسهم في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية الحكومية وتعزيز الشفافية والانضباط المالي.

يعرض الشكل (20) مجموعة من الإصلاحات ومجالات التطوير المخطط تنفيذها خلال عام 2025 في مجال الإيرادات العامة. ويتركز الاهتمام بشكل رئيسي على إصلاح الإدارة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل، وتوسيع نطاق الرقمنة في إجراءات التحصيل الضريبي، بما يعكس الاستفادة من الإمكانات الكبيرة المتاحة لتحسين فعالية أنظمة الإيرادات الحالية. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز الامتثال الضريبي، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع القاعدة الضريبية عبر تقوية البنية المؤسسية والاعتماد على نهج قائم على إدارة المخاطر. وتشمل أيضاً خطط الإصلاح تعديل الرسوم ومعدلات الضرائب بهدف تعزيز العدالة والكفاءة، إلى جانب ترشيد الإعفاءات الضريبية وضبطها بما يتوافق مع أولويات الإنفاق العام. وتُبرز هذه التوجهات تحولًا نحو سياسات مالية أكثر دقة واستهدافاً، وتدعم في الوقت نفسه استقرار الإيرادات على المدى المتوسط. كما يبرز اعتماد قواعد مالية على مستوى الإيرادات كخطوة نحو إرساء إطار مؤسسي أكثر استدامة للسياسة المالية، ويعزز من الشفافية والانضباط المالي.

الشكل (20). أبرز الإصلاحات في مجال الإيرادات العامة خلال عامي 2024 و2025

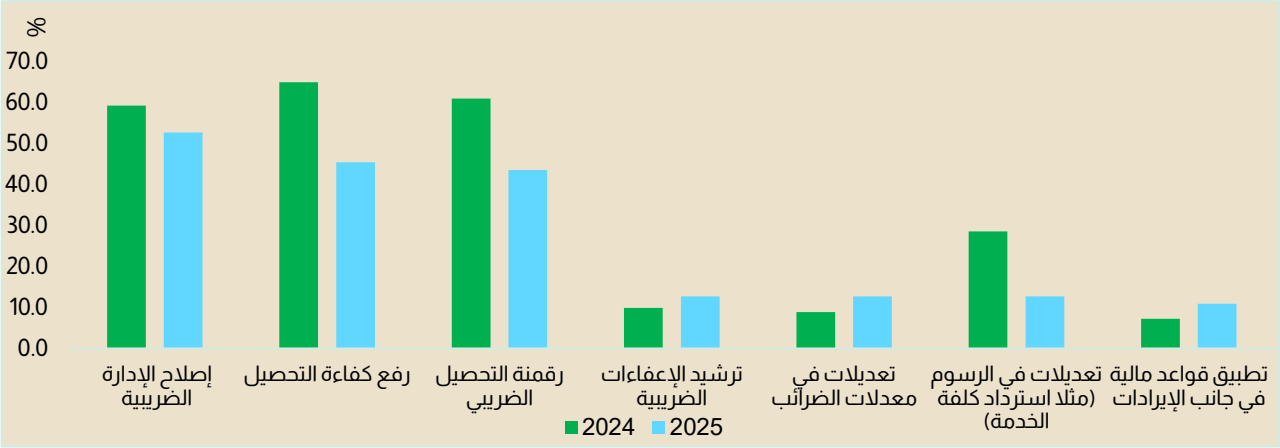

المصدر: استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024، 2025 - صندوق النقد العربي.

فيما يتعلق بالنفقات العامة (الشكل 21)، يوجه الاهتمام بشكل رئيسي في عام 2025 نحو تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، بهدف دعم الفئات الهشة وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما يتواصل العمل على تطوير بدائل لتخفيف عبء النفقات الرأسمالية، من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، للاستفادة من كفاءة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع العامة. ويُعد خفض نفقات التشغيل مجالًا رئيسياً آخر للإصلاح، بما يعكس توجهاً نحو ترشيد الإنفاق العام وتعزيز كفاءته. وتشمل الأولويات كذلك مراجعة سياسات الدعم وإعادة هيكلته، إلى جانب مراجعة هيكل الأجور والرواتب والعمل على تحسينه.

الشكل (21). أبرز الإصلاحات في مجال النفقات العامة خلال عامي 2024 و2025

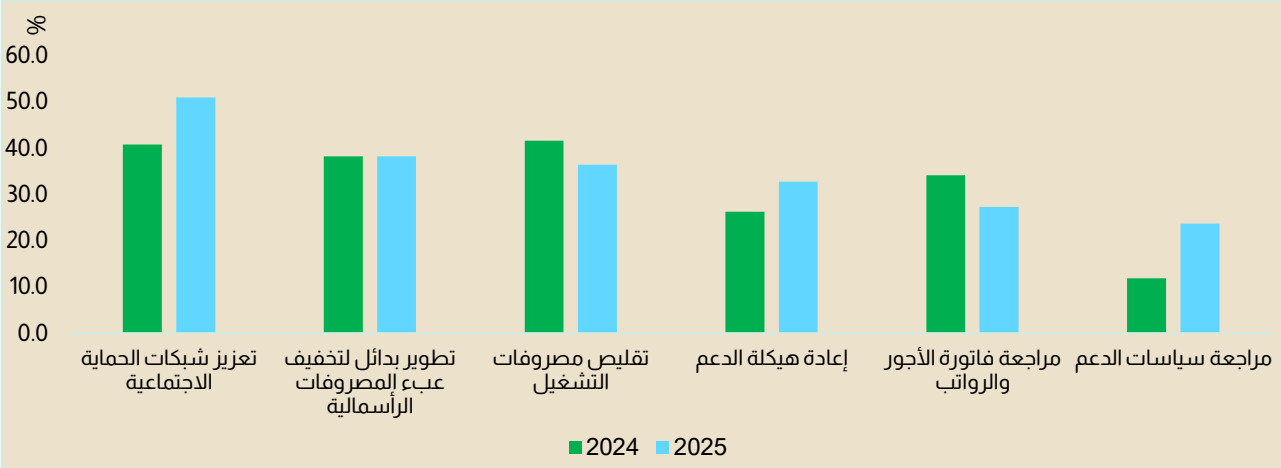

المصدر: استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024، 2025 - صندوق النقد العربي.

في مجال إدارة الموازنة العامة، وكما يوضح الشكل (22)، يُعدّ تنويع مصادر التمويل من أبرز الأولويات في عام 2025، يليه تعزيز حوكمة الموازنة العامة، والتطوير المستمر للأنظمة والإجراءات المتعلقة بإعداد وتنفيذ الموازنة. وتعد مساعي تسريع التحول الرقمي والارتقاء بآليات إدارة المالية العامة من أبرز العوامل المحفزة لتعزيز فاعلية الموازنة العامة في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.

الشكل (22). أبرز الإصلاحات فيما يتعلق بإدارة الموازنة العامة خلال عامي 2024 و2025

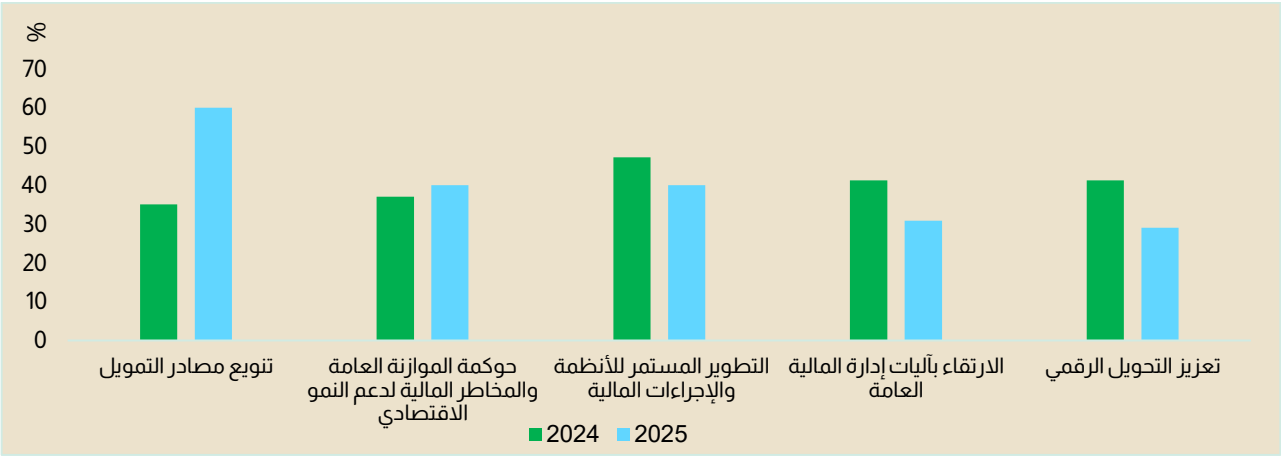

المصدر: استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024، 2025 - صندوق النقد العربي.

وتُظهر الردود المتعلقة بإدارة الدين العام توجهاً واضحاً نحو تبني إستراتيجية متكاملة وفعالة للدين، إلى جانب إصلاحات في منظومة إدارة الدين العام. ويُبرز التركيز على إجراء اختبارات القدرة على تحمل الدين مؤشراً على تنامي الوعي بالمخاطر المرتبطة بارتفاع المديونية، واعتماد سياسات استباقية لضمان الاستدامة المالية. ويُعدّ هذا التوجه محورياً للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وضمان إبقاء مستويات الدين ضمن الحدود الآمنة والمستدامة. كما يُلاحظ وجود توجه متنامٍ نحو اعتماد التقنيات المالية الحديثة ضمن مسار التحول الرقمي الشامل لكافة مجالات المالية العامة، من تحصيل الإيرادات إلى إدارة الدين.

2.4.2. أولويات الإصلاح ومجالات التطوير في القطاع المالي والنقدي

تهدف الإصلاحات في مجال السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار الأسعار، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل الملائم للأنشطة الإنتاجية. وتُظهر نتائج استطلاع آراء صانعي السياسات في الدول العربية بشأن القضايا ذات الأولوية لعامي 2025 و2026 أن البنوك المركزية ومؤسسات النقد تولي اهتماماً متزايداً بإدارة التحول الرقمي، من خلال تبنّي التقنيات المالية الحديثة، وتوفير الأطر التنظيمية اللازمة لمواكبة هذا التطور المتسارع. من جانب آخر، يحظى موضوع تطوير السياسات الاحترازية الكلية بأهمية متزايدة، وذلك بالنظر إلى دوره في تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والأدوات الاحترازية الكلية، بما يسهم في دعم الاستقرار المالي، وتقوية قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات، وضمان كفاءة توجيه السيولة نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة.

وتسعى المصارف المركزية وسلطات النقد العربية خلال عامي 2025 و2026 إلى تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، ودعم الابتكار، والاستفادة من أحدث التقنيات سواء على مستوى عمليات البنك المركزي أو في نطاق عمل الجهات الخاضعة لرقابتها. كما تولي أهمية خاصة لتطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية، وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي بصورة متكاملة. وفي هذا الإطار، شرعت بعض الدول في تنفيذ إصلاحات هيكلية لتحديث النظام المصرفي والمالي، مع التركيز على إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بهدف تعزيز كفاءة القطاع المصرفي وربحيته، ورفع مساهمته في تمويل الاقتصاد. ويتزامن ذلك مع تنفيذ إصلاحات في أطر السياسة النقدية، وتحديث الإطارين التنظيمي والتشريعي للنشاط المصرفي، بما يدعم الاستقرار المالي ويواكب التطورات العالمية.

الفصل الثالث: اتجاهات الأسعار المحلية في الدول العربية

شهدت الأسعار المحلية في الدول العربية تقلبات كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية، متأثرة بمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية. فقد لعبت التطورات العالمية في أسعار السلع والخدمات دوراً بارزاً في موجة تضخمية واسعة النطاق، نتيجة الأزمات المتعاقبة التي أدت إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد وانخفاض المعروض، الأمر الذي انعكس على الدول العربية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد. من جانب آخر، ساهمت الظروف الداخلية غير المواتية في بعض الدول العربية في تراجع الأداء الاقتصادي وتراجع قيمة عملاتها الوطنية، إلى جانب الاختلالات في موازين العرض والطلب، خاصة للسلع الأساسية. ومع انحسار موجة التضخم العالمية والتحسن التدريجي في الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية، فضلًا عن السياسات الحكومية الهادفة إلى ضبط الأسعار، بدأ التضخم في دول المنطقة يتخذ مساراً تنازلياً بدايةً من عام 2023.

يركز هذا الفصل على استعراض تطورات التضخم في الدول العربية، ويقدم تحليلًا وتوقعات لاتجاهاته سواء على مستوى المنطقة العربية أو على مستوى مجموعات الدول، والتي تشمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، والدول المستوردة للنفط. كما يتناول التحليل العوامل المحركة للضغوط التضخمية والسياسات الاقتصادية المتوقع تبنيها للتعامل معها، إلى جانب استعراض أبرز الآليات والإجراءات التي اعتمدتها الدول العربية للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التضخم.

1.3. آراء وتوقعات الدول العربية للتضخم

تعكس توقعات صانعي السياسات في البنوك المركزية ومؤسسات النقد ووزارات المالية في الدول العربية [13] تبايناً في وجهات النظر بشأن مسار التضخم خلال عام 2025، وقد انقسمت التقديرات بين نظرة متفائلة ترجح بقاء معدل التضخم دون مستوى 3 في المائة، وتقديرات أخرى أكثر تحفظاً تشير إلى تجاوزه مستوى 3 في المائة (الشكل 23).

الشكل (23). توقعات صانعي السياسات لمعدل التضخم في المنطقة العربية لعامي 2024 و2025

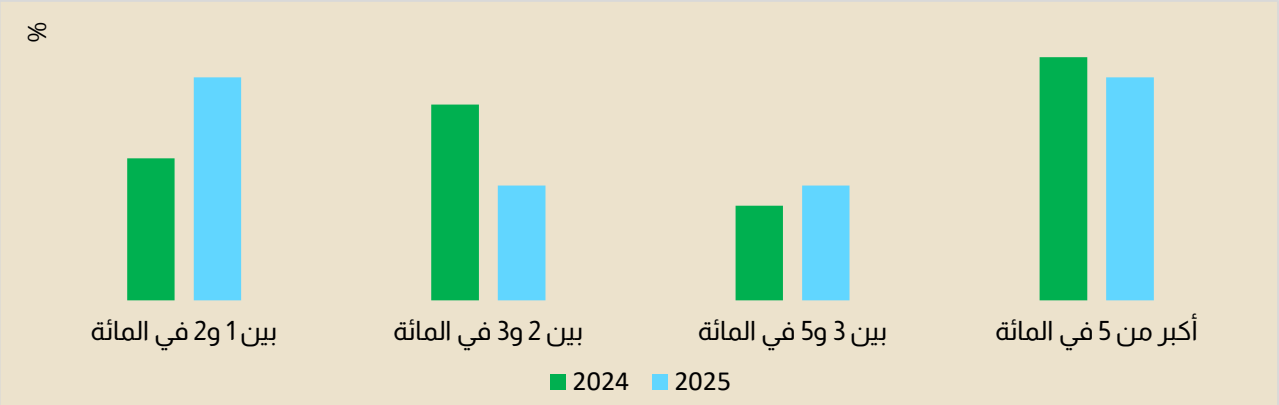

المصدر: استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024، 2025 - صندوق النقد العربي.

[13] تم استيفاء استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي لعام 2025 من قبل 12 دولة عربية.

2.3. توقعات صندوق النقد العربي لمعدلات التضخم

مع بدء انحسار الموجة التضخمية العالمية اعتباراً من عام 2023، نتيجة السياسات النقدية التشددية التي اعتمدتها معظم دول العالم للحد من التضخم، والتراجع التدريجي للأسباب المتعلقة بتقلبات سلاسل الإمداد، إلى جانب تراجع أسعار النفط الخام العالمية إلى ما دون 80 دولاراً أمريكياً للبرميل بعد أن تجاوزت 100 دولار في عام 2022، شهدت الدول العربية انخفاضاً في معدلات التضخم خلال عام 2023، ويستثنى من ذلك بعض الدول التي تواجه ظروفاً استثنائية أدت إلى تسجيل معدلات تضخم مرتفعة، قد تكون غير مسبوقة في بعض الحالات. ومع التحسن التدريجي في الأوضاع الاقتصادية الداخلية لهذه الدول خلال عام 2024، تراجعت معدلات التضخم على مستوى المنطقة بشكل عام رغم بقائها عند مستويات مرتفعة نسبياً (الشكلان 24-25).

على الرغم من تصاعد حالة عدم اليقين عالمياً، وتفاقمها بفعل التدابير الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بفرض تعريفات جمركية على وارداتها من مختلف دول العالم، وما قد يترتب عليها من تحولات واسعة في السياسات التجارية الدولية، فإن التوقعات العالمية لا تزال تشير إلى استمرار انحسار معدلات التضخم خلال الفترة القادمة، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً قبل هذه المستجدات. وفي ظل التحسن التدريجي في الأوضاع الداخلية لبعض الدول العربية، ولا سيما سورية ولبنان، يُتوقع أيضاً استمرار تراجع معدلات التضخم في الدول العربية خلال العامين القادمين (الشكلان 24-25).

الشكل (24). توقعات معدلات التضخم في المنطقة العربية لعامي 2025 و2026

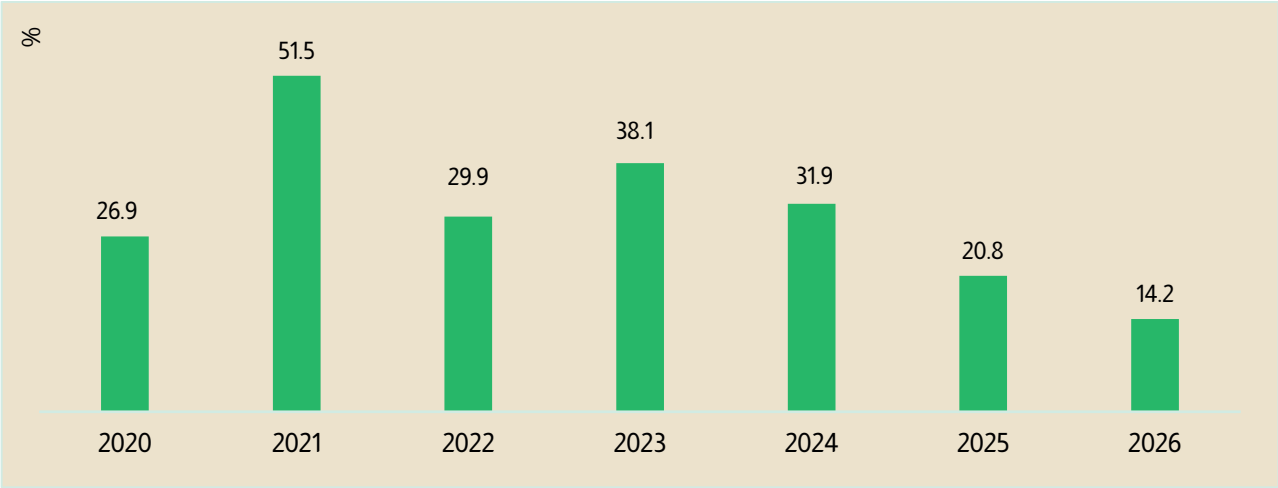

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

يُتوقع أن يسجل معدل التضخم في الدول العربية نحو 20.8 في المائة خلال عام 2025، مع ترجيحات بمزيد من الانخفاض في عام 2026 ليصل إلى ما يقرب من 14.2 في المائة، مقارنةً بمعدل بلغ حوالي 31.9 في المائة في عام 2024 (الشكل 24) نتيجة تصاعد المعدلات في عددٍ من الدول العربية المتأثرة بظروف داخلية غير مواتية. فعلى سبيل المثال، سجّلت فلسطين تضخماً بلغ 53.7 في المائة في ظل التدهور الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الأحداث في قطاع غزة، بينما بلغ معدل التضخم 57 في المائة في سورية، و45.2 في المائة في لبنان، و33.9 في المائة في اليمن (الملحق (2))، نتيجة استمرار التحديات الاقتصادية الحادة في هذه الدول. كذلك، سجّلت مصر معدل تضخم بلغ 27.9 في المائة نتيجة الضغوط على سعر

صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي. وشهدت السودان، أعلى معدل تضخم في المنطقة، مسجلًا نحو 170.0 في المائة، بسبب الأوضاع الداخلية غير المواتية (الملحق (2)).

ومع استبعاد الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة، وهي السودان وسورية ولبنان واليمن، يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الدول العربية نحو 7.6 في المائة خلال عام 2025، وينخفض إلى نحو 5.6 في المائة في عام 2026، مقارنةً بنحو 11.1 في المائة في عام 2024 (الشكل 25). ويبرز هذا التقدير التأثير الكبير لمعدلات التضخم المرتفعة في السودان وسورية ولبنان واليمن على المتوسط العام للتضخم في المنطقة العربية، وبالتالي، فإن تحسُّن واستقرار الأوضاع الاقتصادية فيها، سيكون له أثر إيجابي ملموس في خفض مستويات التضخم في المنطقة العربية ككل.

الشكل (25). توقعات معدلات التضخم في المنطقة العربية بعد استثناء السودان وسورية ولبنان واليمن لعامي 2025 و2026

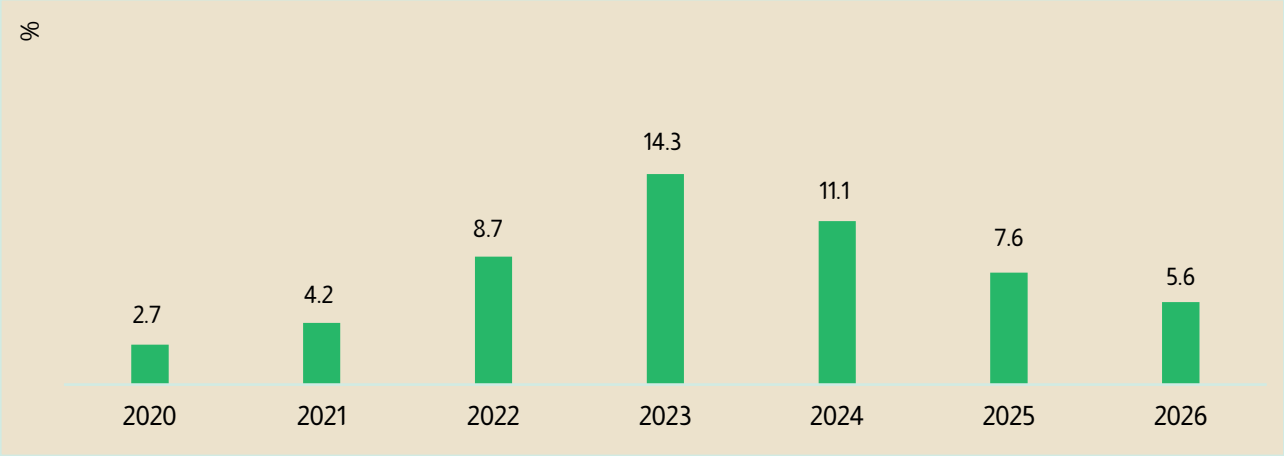

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

1.2.3. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشهد **مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** استقراراً نسبياً في معدلات التضخم منذ عام 2023، حيث يستقر التضخم حول مستوى 2 في المائة، مع توقعات باستمراره عند هذا المستوى خلال عامي 2025 و2026 (الشكل 26). وبالاطلاع على معدلات التضخم في كل دولة، كما هو موضح في الشكل (27)، يُلاحظ وجود تباين طفيف بين الدول خلال عامي 2023 و2024، إلا أن هذه المعدلات لم تتجاوز 3.6 في المائة في عام 2023. بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2025 و2026، فتُرجّح التقديرات بقاء معدلات التضخم ضمن نطاق ضيق يتراوح بين 1.3 و2.6 في المائة كحد أقصى.

الشكل (26). توقعات معدلات التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعامي 2025 و2026

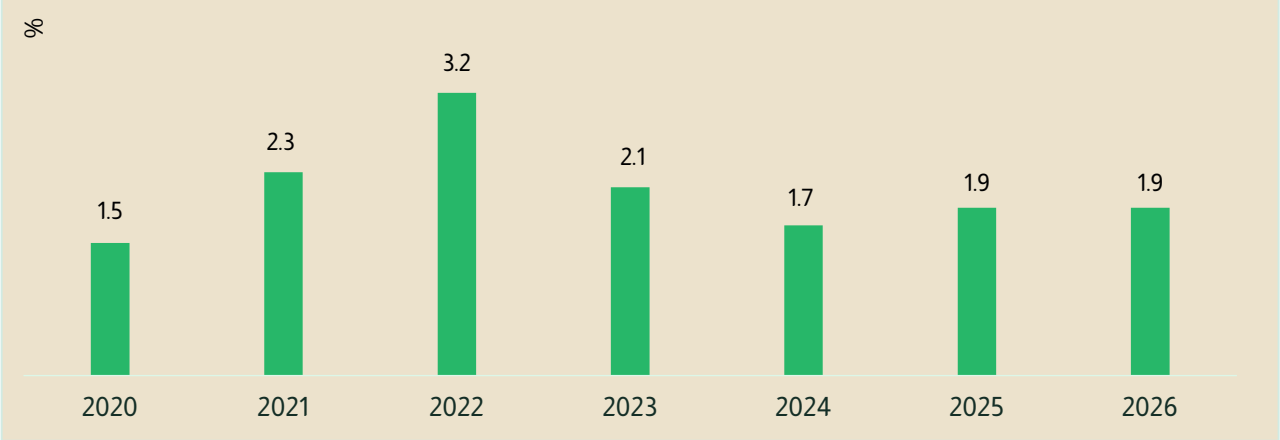

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

الشكل (27). توقعات معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعامي 2025 و2026

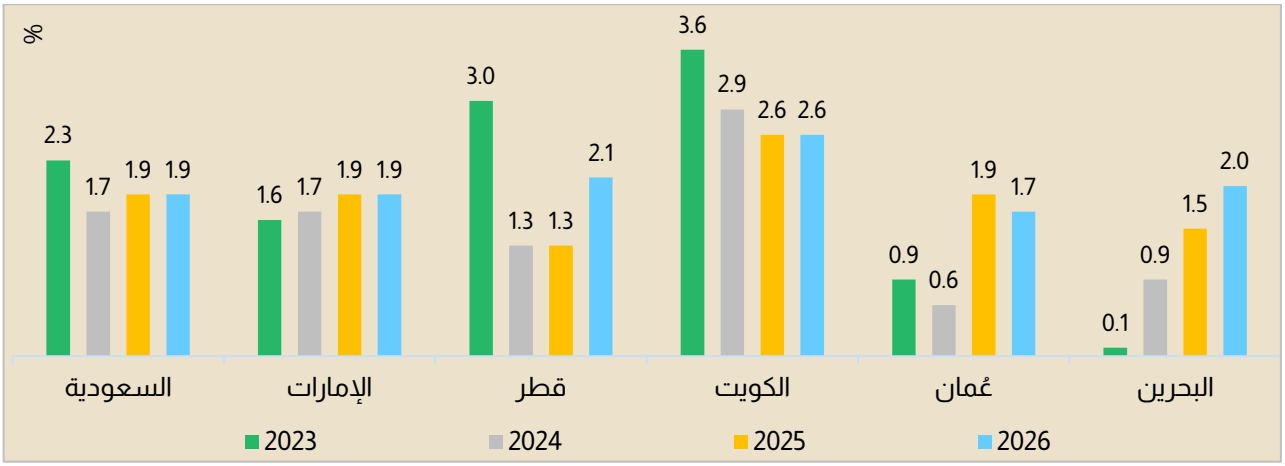

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي.

في **السعودية**، شهد معدل التضخم في عام 2024 تراجعاً، ليسجل نحو 1.7 في المائة، مقارنةً بمعدل 2.3 في المائة في عام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار عدد من السلع والخدمات، من أبرزها النقل، وتأثيث وتجهيزات المنازل، والملابس والأحذية، والاتصالات، ووسائل الترفيه، حيث تراوحت نسب الانخفاض بين 1.3 و3.4 في المائة خلال الفترة بين عامي 2023 و2024[14]. كما ساهمت السياسات الحكومية، وعلى رأسها برنامج تثبيت سقف أسعار البنزين وبرنامج حساب المواطن الهادفة إلى احتواء ارتفاع الأسعار والحفاظ على استقرار القدرة الشرائية للأفراد، في الإبقاء على معدلات التضخم عند مستويات منخفضة. وتشير التوقعات إلى استمرار هذا الاتجاه، حيث يُرجَّح أن يبقى التضخم ضمن حدود 1.9 في المائة خلال عامي 2025 و2026.

[14] الهيئة العامة للإحصاء، المتوسط السنوي لمؤشر أسعار المستهلك لعام 2024.

شهدت **الإمارات** استقراراً نسبياً في معدل التضخم خلال عامي 2023 و2024، حيث بلغ 1.6 و1.7 في المائة، على التوالي، وذلك بعد أن سجل مستوى مرتفعاً في عام 2022 وصل إلى نحو 4.8 في المائة، نتيجة زيادة تكاليف النقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود، تزامناً مع ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً وزيادة تكاليف عمليات الشحن والنقل. وقد ساهم انخفاض الضغوط التضخمية العالمية في استقرار معدلات التضخم خلال عام 2024، خاصة نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية، إلى جانب السياسات الحكومية التي تستهدف ضبط التضخم واستقرار الأسعار. وتشير التوقعات إلى أن معدل التضخم في الإمارات سيظل مستقراً عند نحو 1.9 في المائة خلال عامي 2025 و2026.

في **قطر**، واصل معدل التضخم تراجعه خلال عامي 2023 و2024، ليسجل نحو 3.0 في المائة و1.3 في المائة، على التوالي، مقارنةً بمعدل 5.0 في المائة في عام 2022. وقد ساهم في هذا التراجع بانخفاض أسعار الطاقة، وأسعار خدمات السكن والمياه، والخدمات الصحية، والملابس، وذلك في ظل تراجع أسعار السلع الأساسية عالمياً، إلى جانب انحسار الأثر المؤقت لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022، والتي أدّت إلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف خدمات الثقافة والترفيه خلال ذلك العام. وتشير التوقعات إلى أن معدل التضخم سيستمر في التراجع، ليستقر عند 1.3 في المائة في عام 2025، ثم يرتفع بشكل طفيف إلى نحو 2.1 في المائة في عام 2026.

سجّلت **البحرين** ثاني أدنى معدل تضخم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2024 بعد عُمان، حيث بلغ نحو 0.9 في المائة. ويُعزى هذا المستوى المنخفض للتضخم إلى أثر السياسات التي تبنتها الحكومة في الفترة الماضية، من خلال الرقابة على الأسواق، والحفاظ على استقرار أسعار الطاقة، إضافةً إلى السياسات الضريبية التي تضمنت إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة لعددٍ من القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، وبعض السلع الأساسية. ومن المتوقع أن يشهد معدل التضخم ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة المقبلة ليبقى عند مستويات منخفضة (نحو 1.5 في المائة في عام 2025 و2.0 في المائة في عام 2026).

وعلى الرغم من تسجيل **الكويت** لأعلى معدل تضخم من بين دول المجموعة في عام 2024، والذي بلغ نحو 2.9 في المائة، فإن هذا المعدل يعكس تراجعاً مقارنةً بعام 2023، الذي بلغ فيه التضخم نحو 3.6 في المائة، وذلك في ظل انحسار الضغوط التضخمية عالمياً. ويُتوقع أن تواصل معدلات التضخم في الكويت استقرارها عند مستويات معتدلة خلال العامين المقبلين، لتسجل نحو 2.6 في المائة في عامي 2025 و2026.

في **عُمان**، حافظ معدل التضخم على مستويات منخفضة، وبلغ أقل من 1 في المائة خلال عامي 2023 و2024، مدفوعاً بتبني الحكومة مجموعة من السياسات الهادفة إلى احتواء الضغوط التضخمية العالمية، من بينها تعزيز الاعتماد على المنتج المحلي وتوسيع مظلة الدعم الموجه للسلع والخدمات الأساسية، ما ساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية ودعم القوة الشرائية للمستهلكين. وتشير التوقعات إلى أن معدلات التضخم ستظل دون مستوى 2 في المائة خلال عامي 2025 و2026.

2.2.3. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

شهدت **مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط** ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم خلال عام 2024، حيث بلغ متوسطه نحو 12.2 في المائة مقارنةً بنحو 4.9 في المائة في عام 2023 (الشكل

28). ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى تسارع وتيرة التضخم في اليمن، والذي بلغ نحو 33.9 في المائة خلال عام 2024 (الشكل 29)، نتيجة استمرار الظروف الداخلية غير المواتية التي ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي للدولة. يُتوقع أن يشهد معدل التضخم في دول هذه المجموعة تراجعاً تدريجياً خلال العامين المقبلين، ليصل إلى نحو 9.4 في المائة في عام 2025، ومن ثم ينخفض إلى حوالي 7.5 في المائة في عام 2026 (الشكل 28).

الشكل (28). توقعات معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط لعامي 2025 و2026

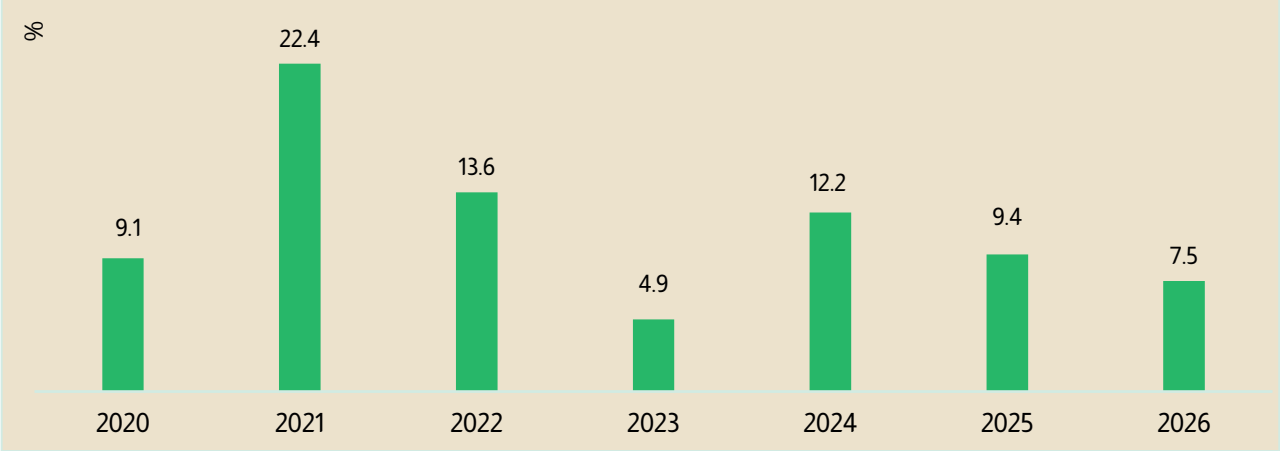

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

الشكل (29). توقعات معدلات التضخم في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط لعامي 2025 و2026

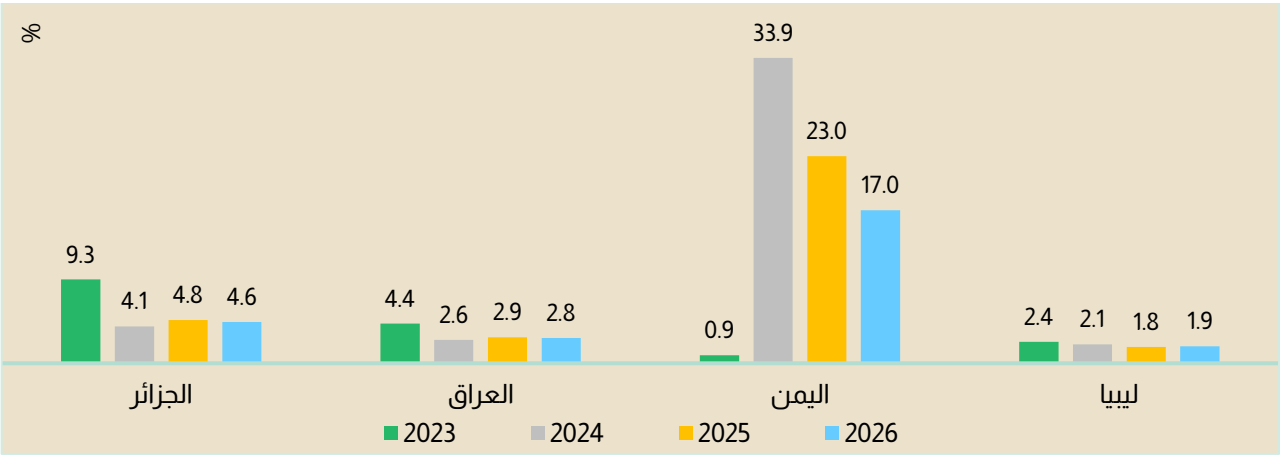

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

في **الجزائر**، انخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ من نحو 9.3 في المائة في عام 2023 إلى 4.1 في المائة في عام 2024. ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية عالمياً، مما ساهم في تقليص تكلفة الواردات، إلى جانب اتخاذ الحكومة إجراءات فعالة كتخفيف القيود على استيراد السلع من الدول الأوروبية، واستقرار سعر صرف الدينار الجزائري. كما ساهم تحسن الإنتاج الزراعي المحلي، في إطار استراتيجية وطنية تستهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ذات الاستهلاك المرتفع، في الحد والتخفيف من الضغوط التضخمية. وتشير التوقعات إلى استمرار استقرار معدلات التضخم خلال

الفترة المقبلة، لتسجل نحو 4.8 في المائة في عام 2025، وتنخفض بشكل طفيف إلى نحو 4.6 في المائة في عام 2026.

وفي ظل ما تواجهه **اليمن** من ظروف داخلية والتي تفاقمت بفعل التحديات والقيود الخارجية، أدى ذلك إلى تعرضها لأزمة اقتصادية خانقة، وزادت حدتها في عام 2024 نتيجة تصاعد التوترات في المنطقة، حيث عانى الاقتصاد اليمني من تدهور ملحوظ، وانعكس ذلك في تراجع قيمة الريال اليمني، و استمرار توقف صادرات النفط، فضلًا عن محدودية تدفقات التمويل الخارجي. ونتيجةً لذلك، سجل معدل التضخم قفزة حادة ليبلغ نحو 33.9 في المائة خلال عام 2024. وفي ظل الجهود التي تبذلها السلطات اليمنية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، من المتوقع أن يشهد معدل التضخم اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة المقبلة، ليصل إلى نحو 23 في المائة في عام 2025، ويتراجع إلى ما يقرب من 17 في المائة في عام 2026.

شهد معدل التضخم في **العراق** تراجعاً خلال عام 2024، حيث بلغ نحو 2.6 في المائة مقارنةً بنحو 4.4 في المائة في عام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى استقرار أسعار السلع الأساسية، ولا سيما المواد الغذائية والملابس والأحذية والأثاث والأجهزة المنزلية، في ظل تراجع الأسعار العالمية لهذه السلع. ومن المتوقع أن يستمر معدل التضخم عند مستويات مستقرة، حيث يُتوقع أن يبلغ حوالي 2.9 في المائة في عام 2025، وينخفض قليلًا إلى نحو 2.8 في المائة في عام 2026.

شهدت **ليبيا** استقراراً نسبياً في معدل التضخم، حيث بلغ نحو 2.4 في المائة في عام 2023، ثم انخفض قليلًا إلى نحو 2.1 في المائة في عام 2024. ويُعزى هذا الاستقرار بشكل رئيسي إلى استقرار سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، مما ساهم في الحد من الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. ومن المتوقع أن يستمر معدل التضخم في الاستقرار عند مستويات منخفضة، حيث يُتوقع أن يبلغ حوالي 1.8 في المائة في عام 2025، ويرتفع قليلًا إلى نحو 1.9 في المائة في عام 2026.

3.2.3. الدول العربية المستوردة للنفط

من المتوقع أن يشهد معدل التضخم في **مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط** تراجعاً ملحوظاً خلال عامي 2025 و2026، في ظل توقعات استمرار التراجع التدريجي للتضخم على المستوى الدولي منذ عام 2023، رغم الأوضاع الداخلية غير المواتية والضغوط المستمرة على أسعار صرف العملة المحلية في بعض دول هذه المجموعة. ويُتوقع أن يسجل معدل التضخم في دول هذه المجموعة حوالي 31.0 بالمائة في عام 2025، ثم يتراجع إلى نحو 20.4 في المائة في عام 2026، على الرغم من بلوغه مستويات مرتفعة خلال عامي 2023 و2024، حيث سجل نحو 63.2 في المائة و48.9 في المائة، على التوالي (الشكل 30).

الشكل (30). توقعات معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط لعامي 2025 و2026

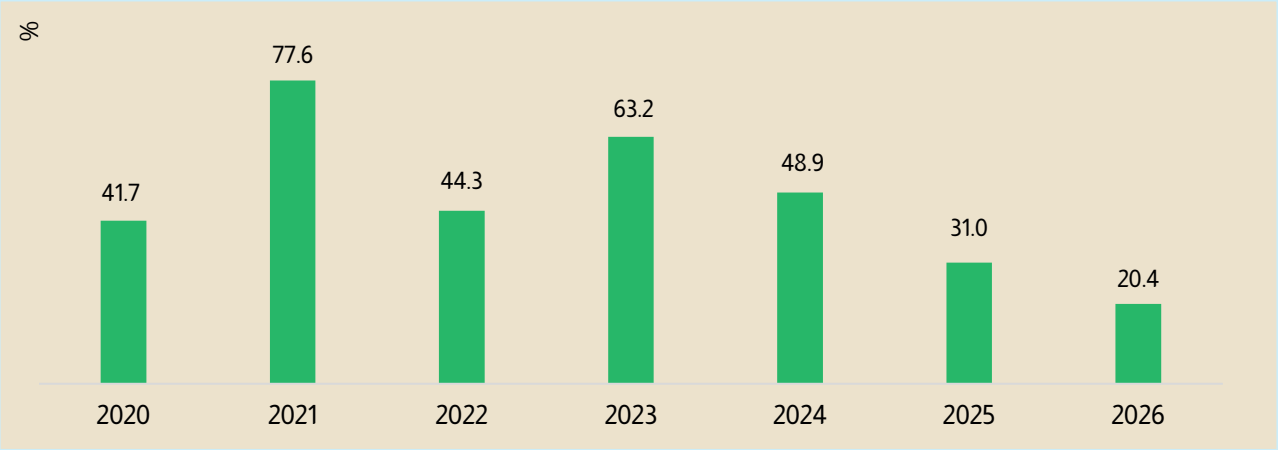

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

ساهم ارتفاع معدل التضخم في لبنان والسودان وسورية في تسجيل مستويات عالية للمجموعة في عام 2023، حيث بلغ نحو 221.3 في المائة في لبنان، و190.3 في المائة في السودان، و117.3 في المائة في سورية (الجدول 4). ومع ذلك، شهد عام 2024 تراجعاً ملحوظاً في التضخم في لبنان إلى نحو 45.2 في المائة وفي سورية إلى نحو 57.0 في المائة. إلا أن معدل التضخم في السودان استمر عند مستوى مرتفع حوالي 170.0 في المائة، إلى جانب استمرار ارتفاع التضخم في مصر إلى نحو 27.9 في المائة نتيجة تراجع سعر صرف العملة المحلية، مما حد من إمكانية تحقيق تراجع ملموس في معدل التضخم للمجموعة ككل خلال عام 2024.

الجدول (4). توقعات معدلات التضخم في الدول العربية المستوردة للنفط لعامي 2025 و2026

الدولة	2023	2024	2025	2026
مصر	35.4	27.9	17.9	11.9
المغرب	6.1	0.9	1.1	1.8
السودان	190.3	170.0	110.0	70.0
تونس	9.3	7.0	5.3	5.3
لبنان	221.3	45.2	29.4	28.8
الأردن	2.1	1.6	2.2	2.6
سورية	117.3	57.0	30.6	20.0
فلسطين	5.9	53.7	19.0	2.5
موريتانيا	5.0	2.5	2.9	3.3
جيبوتي	1.4	2.1	0.9	1.6
الصومال	6.2	5.5	4.1	3.8
جزر القمر	8.5	5.0	3.2	2.5

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

وشهدت **مصر** ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الأسعار المحلية خلال عامي 2023 و2024، مدفوعاً بالضغوط التضخمية الناجمة عن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، حيث تم تخفيض قيمة العملة عدة مرات منذ عام 2016، آخرها في مارس 2024 عندما تم تحرير سعر الصرف بالكامل

ليخضع لآليات العرض والطلب بشكل أكثر مرونة. وبلغ معدل التضخم في مصر نحو 35.4 في المائة في عام 2023، قبل أن يتراجع إلى 27.9 في المائة في عام 2024، مدفوعاً بانخفاض أسعار السلع الأساسية عالمياً، في ظل اعتماد الاقتصاد المصري الكبير على الواردات. وباستمرار البنك المركزي المصري في تنفيذ التدابير الهادفة إلى كبح جماح التضخم، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم تدريجياً إلى نحو 17.9 في المائة في عام 2025، ثم إلى 11.9 في المائة في عام 2026.

وسجّل معدل التضخم في **المغرب** تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2024، ليبلغ نحو 0.9 في المائة مقارنةً بمعدل 6.1 في المائة في عام 2023، ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار السلع والمنتجات الغذائية. وقد مكّن هذا التطور بنك المغرب من خفض أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس مرتين خلال عام 2024، في خطوة تهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي. في هذا السياق، واصلت السلطات المغربية تنفيذ خطوات ملموسة لتعزيز كفاءة وسيولة سوق الصرف الأجنبي. وفي ضوء هذه التطورات، من المتوقع أن يستقر معدل التضخم عند 1.1 في المائة في عام 2025، وأن يرتفع إلى نحو 1.8 في المائة في عام 2026.

تُعد **الأردن** من بين أقل دول المجموعة من حيث تسجيل معدلات التضخم، حيث شهد معدل التضخم تباطؤاً في عام 2024 ليسجل نحو 1.6 في المائة، مقارنةً بمعدل 2.1 في المائة في عام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى السياسات الاقتصادية المتوازنة التي انتهجتها الحكومة والبنك المركزي، وساهمت في احتواء الضغوط التضخمية. كما ساعد تراجع أسعار السلع الأولية عالمياً في خفض تكلفة الواردات، مما دعم الاستقرار السعري المحلي. وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في الأردن نحو 2.2 في المائة في عام 2025، و2.6 في المائة في عام 2026.

شهدت **فلسطين** قفزة حادة في الأسعار المحلية خلال عام 2024، حيث بلغ معدل التضخم نحو 53.7 في المائة، نتيجة الحرب في قطاع غزة، والاعتداءات في الضفة الغربية، والتي أدت إلى نقص حاد في السلع الأساسية وارتفاع مستويات الأسعار في القطاع بأكثر من 227 في المائة. وقد انعكس ذلك على تراجع القوة الشرائية للمستهلك بنسبة 33 في المائة[15]. من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى نحو 19.0 في المائة في عام 2025 و2.5 في المائة في عام 2026.

في تونس، وعلى الرغم من تراجع معدل التضخم إلى 7.0 في المائة في عام 2024 مقارنةً بمعدل 9.3 في المائة في 2023، فإنه لا يزال عند مستويات مرتفعة مقارنةً بما قبل جائحة كورونا، بفعل تداعيات الجفاف وتأثيره السلبي على الإنتاج الزراعي، إلى جانب التراجع الطفيف في قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. ومن المتوقع أن يشهد معدل التضخم انخفاضاً في عامي 2025 و2026، ليصل إلى 5.3 في المائة، نتيجة تراجع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية واستمرار تبني السياسة النقدية المناسبة لكبح جماح التضخم.

في **السودان**، استمر تسجيل معدلات التضخم لمستويات مرتفعة، متأثرة بالظروف الداخلية غير المواتية. وسجل نحو 170 في المائة في عام 2024، منخفضاً بنحو 20 نقطة مئوية عن مستواه في عام 2023.

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حصاد الاقتصاد الفلسطيني لعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2025.

ومن المتوقع أن ينخفض إلى 110 في المائة في 2025 و70 في المائة في 2026، مع بقاء الأسعار تحت ضغوط شديدة.

وشهد معدل التضخم في **لبنان** انخفاضاً ملموساً لأول مرة منذ عام 2020، حيث بلغ نحو 45.2 في المائة في عام 2024، متراجعاً بنسبة كبيرة مقارنةً بمستواه القياسي المسجل في عام 2023 والبالغ 221.3 في المائة. ويُعزى هذا التراجع الكبير إلى عددٍ من العوامل، أهمها التحسن النسبي في الأوضاع السياسية، والاستقرار النسبي في سعر صرف العملة المحلية منذ أواخر فبراير 2024 بعد فترة طويلة من التقلبات الحادة، إضافةً إلى توجه متزايد نحو الاعتماد على المنتجات المحلية، مما خفف من وطأة الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل نسبة كبيرة من الاستهلاك المحلي. ومن المتوقع أن يواصل معدل التضخم في لبنان مساره التراجعي، ليستقر عند مستوى يقارب 29 في المائة في عامي 2025 و2026، ما يعكس تحسناً تدريجياً في بيئة الاقتصاد الكلي، مع بقاء المخاطر قائمة ما لم تُستكمل الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

ساهم استقرار الأوضاع السياسية، وتحسن سعر الصرف، وزيادة المعروض من السلع في السوق المحلية، إلى جانب انحسار الموجة التضخمية العالمية، في تراجع معدل التضخم في **سورية** بشكل كبير خلال عام 2024، ليسجل نحو 57 في المائة مقابل 117.3 في المائة في عام 2023. ومن المتوقع أن يواصل التضخم مساره التنازلي ليبلغ نحو 30.6 في المائة في عام 2025، مع استمرار التراجع خلال عام 2026 ليبلغ 20 في المائة.

في **موريتانيا**، تراجع معدل التضخم إلى النصف مسجلًا نحو 2.5 في المائة في عام 2024 مقارنةً بمعدل 5 في المائة في عام 2023، ومن المتوقع أن يستقر عند مستوى يقارب 3 في المائة خلال عامي 2025 و2026. أما في جيبوتي، فيُتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 0.9 في المائة في عام 2025، و1.6 في المائة في عام 2026، بعد أن سجل 2.1 في المائة خلال عام 2024. ومن المنتظر أن يتراجع معدل التضخم في جزر القمر إلى نحو 3.2 و2.5 في المائة خلال عامي 2025 و2026، على التوالي، بعد أن بلغ 5 في المائة في عام 2024. وفي الصومال، يُتوقع أن يستقر معدل التضخم عند مستوى يقارب 4 في المائة خلال عامي 2025 و2026.

على الرغم من استقرار معدلات التضخم في الدول العربية بعد تراجعها بشكل ملحوظ خلال العامين الماضيين، إلا أنه لا يزال القلق قائماً، ليس فقط إزاء التغيرات المحتملة في السياسات التجارية العالمية، بل أيضاً في ظل التوترات والصراعات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، وهو ما يُضفي قدراً من عدم اليقين بشأن المسارات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات العربية، ولا سيما الدول منخفضة الدخل، شأنها شأن العديد من دول العالم النامي، تأثرت بالأزمات العالمية والإقليمية المتلاحقة خلال الفترة الماضية، مما أضعف قدرتها على مواجهة أية صدمات مستقبلية محتملة. وعليه، تبرز الحاجة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية على المستويات المحلية، وتعزيز استقرار أسعار الصرف، وضبط أوضاع المالية العامة، بما يضمن استدامة الدين العام، إلى جانب تحسين مستويات الإنتاجية، وتفعيل الرقابة على أسواق السلع الأساسية. ويظل استقرار الأوضاع الداخلية في الدول العربية التي تمر بظروف غير مواتية، عاملًا حاسماً في التأثير على مستويات النمو والتضخم على مستوى المنطقة ككل.

خاتمة

من المتوقع أن تشهد الاقتصادات العربية تحسناً تدريجياً في معدلات النمو، مدعوماً بتراجع الضغوطات التضخمية، وتحسن الطلب الداخلي، مع استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وبرامج التنويع الاقتصادي. في هذا الصدد، يُقدَّر أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى نحو 3.8 في المائة في عام 2025، و4.3 في المائة في 2026، مقارنةً بمعدل 2.2 في المائة في 2024. من المنتظر أيضاً أن تتحسن معدلات النمو حسب مجموعات الدول، سواءً المصدرة للنفط أو المستوردة للنفط، حيث من المتوقع أن يتراوح النمو بين 3.3 و4.0 في المائة في عام 2025، وبين 3.8 و4.4 في المائة في عام 2026. كما يُتوقع أن تنخفض معدلات التضخم في المنطقة بشكل ملحوظ نتيجة تراجع أسعار المواد الأساسية وفعالية السياسات النقدية، رغم وجود ضغوط تضخمية في بعض الدول ذات الأوضاع الداخلية غير المواتية.

في المقابل، قد يؤثر استمرار وجود تحديات هيكلية وخارجية على وتيرة النمو الاقتصادي، وأبرزها التوترات الجيوسياسية في المنطقة، والاضطرابات التجارية العالمية، مما يستدعي من الدول العربية مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتبني سياسات مالية ونقدية مرنة ما أمكن ذلك. من المهم أيضاً تعزيز الحوكمة، وتنويع مصادر الإيرادات، والارتقاء بالقدرة التنافسية، وتبني التحول الرقمي بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تحديث التوقعات الواردة في هذا التقرير في الإصدار الثاني والعشرين من تقرير آفاق الاقتصاد العربي في شهر مارس 2026.

الملاحق الإحصائية

الملحق (1). معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2020-2026)

الدولة	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
السعودية	-3.8	6.5	12.0	0.5	2.0	4.6	3.5
الإمارات	-8.7	4.6	7.5	4.3	4.0	4.4	5.4
قطر	-3.6	1.5	4.9	0.8	2.6	2.4	5.7
الكويت	-4.8	1.7	6.8	-1.7	-2.9	2.3	2.9
عُمان	-3.4	2.6	8.0	1.2	1.9	2.7	7.5
البحرين	-5.9	4.4	6.2	3.9	2.6	2.7	3.3
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	-5.2	4.8	9.2	1.5	2.2	4.0	4.4
الجزائر	-5.0	3.8	3.6	4.1	4.4	4.5	4.5
العراق	-12.0	1.6	7.0	-2.9	-1.5	0.7	3.1
اليمن	12.4	-4.6	-4.7	-4.9	-5.1	-0.6	0.7
ليبيا	-26.9	52.6	7.3	13.2	0.4	14.3	5.9
الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط	**-8.6**	**5.5**	**5.1**	**1.2**	**1.0**	**3.3**	**3.8**
مصر	3.6	3.3	6.7	3.8	2.4	4.2	4.7
المغرب	-7.2	8.2	1.8	3.7	3.8	4.5	4.6
الأردن	-1.1	3.7	2.6	2.9	2.5	2.7	3.0
تونس	-9.0	4.7	2.7	0.0	1.4	3.2	3.0
موريتانيا	-0.4	0.7	6.8	6.5	5.2	5.7	4.9
فلسطين	-11.3	7.0	4.1	-4.6	-26.6	3.5	7.3
لبنان	-21.0	-7.0	-0.6	-0.8	-7.1	4.3	4.4
السودان	-1.6	-1.9	-0.8	-29.5	12.7	1.7	3.0
جيبوتي	1.2	4.6	3.7	7.5	6.8	5.6	5.5
جزر القمر	-0.2	1.8	2.6	3.0	3.3	3.8	4.2
الدول العربية المستوردة للنفط	**-1.7**	**2.9**	**4.0**	**-1.0**	**2.7**	**3.8**	**4.3**
المنطقة العربية	**-4.6**	**4.4**	**7.2**	**0.9**	**2.2**	**3.8**	**4.3**

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

الملحق (2). معدلات التضخم في الدول العربية خلال الفترة (2020-2026)

الدولة	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
السعودية	3.4	3.1	2.5	2.3	1.7	1.9	1.9
الإمارات	-2.1	0.2	4.8	1.6	1.7	1.9	1.9
قطر	-2.6	2.3	5.0	3.0	1.3	1.3	2.1
الكويت	2.1	3.4	4.0	3.6	2.9	2.6	2.6
عُمان	-0.9	1.5	2.5	0.9	0.6	1.9	1.7
البحرين	-2.3	-0.6	3.6	0.1	0.9	1.5	2.0
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**1.5**	**2.3**	**3.2**	**2.1**	**1.7**	**1.9**	**1.9**
الجزائر	2.4	4.7	9.3	9.3	4.1	4.8	4.6
العراق	0.6	6.1	4.9	4.4	2.6	2.9	2.8
اليمن	27.4	63.8	29.5	0.9	33.9	23.0	17.0
ليبيا	1.4	2.7	4.5	2.4	2.1	1.8	1.9
الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط	**9.1**	**22.4**	**13.6**	**4.9**	**12.2**	**9.4**	**7.5**
مصر	5.1	5.8	14.9	35.4	27.9	17.9	11.9
المغرب	0.7	1.4	6.6	6.1	0.9	1.1	1.8
السودان	163.3	359.1	155.8	190.3	170.0	110.0	70.0
تونس	5.6	5.7	8.3	9.3	7.0	5.3	5.3
لبنان	84.9	154.8	171.2	221.3	45.2	29.4	28.8
الأردن	0.3	1.3	4.2	2.1	1.6	2.2	2.6
سورية	111.2	87.3	63.0	117.3	57.0	30.6	20.0
فلسطين	-2.5	0.9	6.7	5.9	53.7	19.0	2.5
موريتانيا	2.4	3.8	9.6	5.0	2.5	2.9	3.3
جيبوتي	1.8	1.2	5.2	1.4	2.1	0.9	1.6
الصومال	3.5	3.9	6.8	6.2	5.5	4.1	3.8
جزر القمر	0.8	1.5	12.4	8.5	5.0	3.2	2.5
الدول المستوردة للنفط	**41.7**	**77.6**	**44.3**	**63.2**	**48.9**	**31.0**	**20.4**
المنطقة العربية	**26.9**	**51.5**	**29.9**	**38.1**	**31.9**	**20.8**	**14.2**
المنطقة العربية (باستثناء السودان وسورية ولبنان واليمن)	**2.7**	**4.2**	**8.7**	**14.3**	**11.1**	**7.6**	**5.6**

المصدر: قاعدة بيانات وتقديرات صندوق النقد العربي واستبيان آفاق الاقتصاد العربي، 2025.

دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل

صندوق النقد العربي

ص. ب. 2818، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: https://www.amf.org.ae

صـندوق الـنقد الـعربي
ARAB MONETARY FUND